

الحقوق الزوجية

(حق الزوج)

للشيخ / ندى أبو أحمد



الحقوق الزوجية (حق الزوج)

مُهَبَّد

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ تَعَالَىٰ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَىٰ مِنْ شَرِّ رَأْفَقِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِي اللَّهَ فَلَا يُضْلِلُ، وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِيهِ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنْ لِلَّهِ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ

وَرَسُولُهُ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَتَمْ مُسْلِمُونَ﴾ [سورة آل عمران: 102]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَسَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [سورة النساء: 1]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (70) يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [سورة الأحزاب: 71، 70]

أما بعد . . .

فإن أصدق الحديث كتاب الله – تعالى – وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلاله، وكل ضلاله في النار.

إن الزواج حياة مشتركة بين طرفين: هما الزوج والزوجة.

وهذه الشركة لا يمكن لها الاستقرار والنجاح، إلا إذا قام كل طرف بواجبه تجاه الآخر، وبأن يعرف كلّ منهما ما له وما عليه.

— وهذه الشركة رأس مالها الحب والموئّة، وغرسها الإخلاص، وعطاؤها الإيثار والفداء والتضحية، وتربتها الرضا والقناعة، وشمسها الوضوح والصراحة، وسماؤها السكينة والطمأنينة، وبابها القبول، وحسن الاختيار، وثمارتها رضا الله تعالى، وربحها وكسبها سعادة الدارين، والفوز بجنت عرضها السموات والأرض.

— وهذه الحقوق لا نستمدّها من قانون البشر، إنما نستمدّها من كتاب ربنا ﷺ، وسُنّة نبينا ﷺ، وفيهما الهدى والكافية.

— وكل من الزوجين له من الحقوق، وعليه من الواجبات، وهذا مؤذى قوله تعالى:

﴿وَلَئِنْ مِثُلَ الذِّي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِرَجَالٍ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةً﴾ [آل عمران: 122]

قال ابن عباس - رضي الله عنهم - :

أي لهن من حسن الصحبة والعشرة بالمعروف على أزواجهن مثل الذي عليهن من الطاعة فيما أوجبه عليهن أزواجهن.

وقال ابن زيد - رحمه الله -: تتقون الله فيهن كما عليهن أن يتقين الله ﷺ فيكم.

قال القرطبي في تفسيره (123/3):

الآية تعم جميع ذلك من حقوق الزوجية.

و قبل الكلام عن حقوق الزوج، نبدأ بالكلام عن منزلة ومكانة الزوج عند الزوجة.

لا شك أن منزلة الزوج عند زوجته عالية، وحقه عليها عظيم

1- أخرج الإمام أحمد وغيره والحاكم وصححه من حديث عائشة - رضي الله عنها -

قالت: "سألت رسول الله ﷺ: أي الناس أعظم حقاً على المرأة قال: زوجها، قلت: فأي الناس أعظم حقاً على الرجل؟ قال: أمه"

(ضعفه الألباني في ضعيف الجامع) قال شيخ الإسلام - رحمه الله - كما في "مجموع الفتاوى" (260/32):

"وليس على المرأة بعد حق الله ورسوله أوجب من حق الزوج"

وأخرج الطبراني في "الكبير" عن معاذ بن جبل ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:

"لو تعلم المرأة حق الزوج، لم تقدر ما حضر غداً وعشاؤه حتى يفرغ منه"

(صحيح الجامع: 5259)

2 - في سيرة ابن هشام:

لما نعي إلى حمنة بنت جحش أخوها الذي قُتل في أحد، فاسترجعت واستغفرت، ثم نعي إليها خالها

حمزة بن عبد المطلب فاسترجعت واستغفرت، ثم لما نعي إليها زوجها مصعب بن عمير فصاحت

وبكت، فقال النبي ﷺ: "إن زوج المرأة منها بمكان"

والحديث بتمامه عند ابن ماجه بسند فيه مقال وفيه:

"أن النساء قمن حين رجع رسول الله ﷺ من أحد يسألن الناس عن أهلهن، فلم يخبرن

حتى أتین رسول الله ﷺ فلا تسأله واحدة إلا أخبرها، فجاءته حمنة بنت جحش، فقال:

يا حمنة، احتسبي أخاك عبد الله بن جحش، قالت: إنا لله وإنا إليه راجعون، رحمه الله،

وغرر له، ثم قال: يا حمنة، احتسبي خالك حمزة بن عبد المطلب، قالت: إنا لله وإنا إليه

راجعون، رحمه الله، وغرر له، ثم قال: يا حمنة، احتسبي زوجك مصعب بن عمير،

فقالت: يا حرباه" وفي رواية أنها قالت: "واحزنناه"، قال النبي ﷺ:

"إنا للمرأة لشعبة من الرجل ما هي له في شيء"

(ضعيف الجامع: 1960) وفي رواية: "إن زوج المرأة منها بمكان".

- يا حرباه: الحرب يعني السلب.

3 – في مسند الإمام أحمد عن عبد الله بن أبي أوفى أن النبي ﷺ قال: "لو كنتَ أمراً أحداً أن يسجد لغير الله؛ لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها، والذي نفس محمد بيده، لا تؤدي المرأة حق ربها؛ حتى تؤدي حق زوجها كلّه، حتى لو سألاها نفسها وهي على قَبْلِ لم تمنعه" (صحيح الجامع: 5295)

4 – وفي مسند الإمام أحمد: "لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر، ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر؛ لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها، والذي نفسي بيده لو كان من قدمه إلى مفرق رأسه قرحة تنبس بالقبح والصدىق، ثم استقباته تلحسه ما أدت حقه"

وأخرج البيهقي والنسائي بسند حسن عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: "أتى رجل بابنته إلى النبي ﷺ فقال: إن ابنتي هذه أبٌت أن تتزوج، فقال لها: أطيعي أباك، فقالت: والذي بعثك بالحق، لا أتزوج حتى تُخبرني ما حق الزوج على زوجته؟ فقال: حق الزوج على زوجته أن لو كانت به قرحة فلحسها، أو انتشر منخراه صديداً أو دماً، ثم ابتلعته ما أدت حقه" (صحيح الجامع: 3148)

5 – ولهذا كانت عائشة – رضي الله عنها – تقول: "يا معاشر النساء... لو تعلمنَّ بحق أزواجِكنَّ عليكنَّ؛ لجعلت المرأة منك تمسح الغبار عن وجه زوجها بنحر وجهها" – وفي رواية: "تمسح الغبار عن قدمي زوجها بنحر وجهها" (رواية ابن أبي شيبة) والنحر هنا: بمعنى القطعة.

فهيأ أيتها الزوجة، انظري أين أنت من زوجك، فإنما هو جنتك ونارك

1 – أخرج الإمام أحمد من حديث حسين بن مُحصن رضي الله عنه قال: حدثني عمتي قالت: "أتيت رسول الله ﷺ في بعض الحاجة، فقال: أي هذه! أذات بعل؟ قلت: نعم. قال: كيف أنت له؟ قالت: ما آلوه إلا ما عجزت عنه، فقال النبي ﷺ: فانظري أين أنت منه؟ فإنما هو جنتك ونارك" (صحيح الجامع: 1509)

– ما آلوه: أي لا أقصّر في خدمته وطاعته.

2 – وأخرج الترمذى وحسنه أن النبي ﷺ قال: "إِيمَّا امرَّةٌ ماتت وزوجها عنها راضٌ، دخلت الجنة"

فما هي حقوق الزوج؟

(١) طاعة الزوج في غير معصية:

قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوْمٌ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَلَ اللَّهُ بِعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَمَا أَنْقَدُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَاتَاتٌ﴾ أي: مطاعات لأزواجهن، ﴿حَافِظُوا لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤]

فعلى الزوجة طاعة زوجها، ما لم يأمرها بمعصية، وما لم يأمرها بشيء لا تطيفه، فإن أمرها بما يخالف الشرع فلا سمع ولا طاعة، فالطاعة المطلقة لا تكون إلا لله ﷺ، أما طاعة المرأة لزوجها، فإنها مشروطة بما ليس فيه معصية لله تعالى، فإن أمرها زوجها بمعصية، كأن تخلع حجابها، أو تترك صلاتها، أو أن يجامعها في حيضها أو في ثديها، أو إجبارها على سماع الأغاني، أو شرب الخمر؛ فإنها لا تطيعه.

فقد قال النبي ﷺ فيما أخرجه البخاري ومسلم:

"لا طاعة لبشر في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف"

وفي رواية للبخاري ومسلم:

"السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب أو كره ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة"

وفي مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة:

"لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - كما في "فتح الباري" (٩/٣٠٤):

ولو دعاها الزوج إلى معصية، فعلتها أن تمتلك، فإن أدتها على ذلك، كان الإنذار عليه. اهـ

إذاً طاعة الزوج واجبة طالما أنها ليست في معصية الله، والأحاديث التي تدل على هذا المعنى كثيرة منها:-

ما مرّ بنا في الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد والبيهقي عن حصين بن مُحْصِن ﷺ قال: حدثتني عمتي قالت: "أتيت رسول الله ﷺ في بعض الحاجة، فقال: أهي هذه! أذات بعل؟ قلت: نعم. قال: كيف أنت له؟ قالت: ما آلوه إلا ما عجزت عنه، قال ﷺ: فانظري أين

أنت منه؟ فإنما هو جنك ونارك" (صحيح الجامع: ١٥٠٩)

- ما آلوه: أي لا أقصر في خدمته وطاعته.

فالزوج هو باب للمرأة إما إلى الجنة في حالة رضاها عنها، أو للنار عند سخطه عليها بالحق.

— ولا توصف المرأة بالخيرية إلا عندما تطيع الزوج، فخير النساء من تطيع زوجها.
فقد جاء في الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد والنسائي عن أبي هريرة رض قال:
"قيل لرسول الله ﷺ: أي النساء خير؟ قال: التي تسره إذا نظر، وتطيعه إذا أمر، ولا
تخالفه في نفسها ولا مالها بما يكره".
(الصحيفة: 1838)

— ولا توصف المرأة كذلك بالصلاح إلا عندما تطيع الزوج
فقد أخرج ابن ماجه عن أبي أمامة رض عن النبي ﷺ قال:
"ما استفاد المؤمن بعد تقوي الله تعالى خيراً له من زوجة صالحة، إن أمرها أطاعته، وإن
نظر إليها سرتَه، وإن أقسم عليها أبرَّته، وإن غاب عنها حفظته في نفسها وماليه".
(ضعفه الألباني بهذا اللفظ في المشكاة رقم: 3095)
فلا خير ولا صلاح فيمن تعصي الزوج، وملووم أن مخالفة الزوج وعدم طاعته يوغر صدره،
ويجرح كرامته، ويسيء إلى قوامته، فيبادلها ذلك ممانعة لما تحب، ومخالفة لما ترغب.

— ولكنني أهمس في أذن الزوج، وأقول له: اتق الله في زوجتك، لا تستغل هذه الصالحيات وما
حبك الله من القوامة في غير ما أمر الله، فتأمر زوجتك مثلاً بعدم الذهاب إلى أهلها، أو تأمرها ب فعل
محرم، أو تكلفها ما لا تطيق.

• فالحذار الحذار من معصية أمر الزوج وعدم طاعته
فقد أخرج الحاكم بسند صحيح عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال:
"اثنان لا تجاوز صلاتهما رعوسهما: عبد آبق من مواليه حتى يرجع، وامرأة عصت
زوجها حتى ترجع"
(صحيح الجامع: 136)

فضل طاعة الزوج:

— فلا شك أن طاعة الزوج فيها ما فيها من الخير الكثير، والثواب الجزيل.
فقد أخرج البزار والطبراني، وضَعَّفَهُ المنذري في "الترغيب" لكن له شواهد لمعناه،
أن أسماء بنت يزيد بن السكن – رضي الله عنها – أتت النبي ﷺ:

قالت: إني رسول من ورائي من جماعة نساء المسلمين، كلهن يقلن بقولي، وعلى مثل
رأيي، ونحن عشر النساء مقصورات مخدرات، قواعد بيوتكم، وإن الرجال فضلوا
بالمجتمعات، وشهدوا الجنائز والجهاد، وإذا خرجوا للجهاد حفظنا لهم أموالهم، وربينا
أولادهم، فلنشاركهم في الأجر يا رسول الله؟ فالتفت رسول الله ﷺ بوجهه إلى الصحابة
قال: هل سمعتم مقالةً أحسن سؤالاً عن دينها من هذه؟ قالوا: بلى يا رسول الله، فقال
رسول الله ﷺ: انصرفي يا أسماء، وأعلمي من وراءك من النساء أن حسناً تبع إحداكن
لزوجها، وطلبها لمرضاته، واتباعها لموافقته يعدل كل ما ذكر، فانصرفت أسماء وهي
تُهَلِّ وتُكَبِّرُ استبشرًا بما قال لها عليه الصلاة والسلام

وفي رواية أخرى عند ابن عساكر في "تاریخ دمشق" (363/7):

"أن أسماء بنت يزيد بن السكن – رضي الله عنها – جاءت النبي ﷺ وهو بين أصحابه
قالت: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، أنا وافدة النساء إليك، وأعلم – نفسي لك فداء –
أنه ما من امرأة كانت في شرقٍ ولا غربٍ سمعت بمخرجـي هذا أو لم تسمع إلا وهي
على مثل رأيي، أن الله بعثك إلى الرجال والنساء كافة، فاما بك وبالهـك، وإنـا عشر
النساء محصورات مقصورات قواعد بيـوتكم، ومفضـي شهوـاتكم، وحامـلات أـولادكم، وإنـكم
معـاشر الرجال فـضلـتـم علينا بالجـمـعـ والمـجـمـعـاتـ، وعيـادةـ المـرضـيـ، وشهـودـ الجنـائزـ،
والـحجـ بعدـ الحـجـ، وأـفـضـلـ منـ ذـكـ الجـهـادـ فيـ سـبـيلـ اللهـ، وإنـ الرـجـلـ منـكـ إـذـ خـرـجـ حاجـاـ
أـوـ معـتـمـراـ أـوـ مـرـابـطاـ حـفـظـناـ لـكـ أـمـوالـكـ، وـغـزـلـنـاـ لـكـ أـثـوـابـكـ، وـرـبـيـتـنـاـ لـكـ أـلـادـكـ، أـفـماـ
نـشـارـكـمـ فـيـ هـذـاـ خـيـرـ يـاـ رـسـوـلـ اللهـ؟؟؟ـ فـالتـفـتـ النـبـيـ ﷺـ بـوـجـهـ كـلـهـ، ثـمـ قـالـ: سـمـعـتـ
مـقـالـةـ اـمـرـأـ قـطـ أـحـسـنـ مـنـ مـسـأـلـتـهـاـ عـنـ أـمـرـ دـيـنـهـاـ مـنـ هـذـهـ؟؟ـ قـالـواـ: يـاـ رـسـوـلـ اللهـ، مـاـ
ظـنـنـاـ أـمـرـأـ تـهـتـدـيـ إـلـىـ مـثـلـ هـذـاـ، فـالتـفـتـ النـبـيـ ﷺـ إـلـيـهـاـ، ثـمـ قـالـ: انـصـرـفـيـ أـيـتـهـاـ الـمـرـأـةـ،
وـأـعـلـمـيـ مـنـ وـرـاءـكـ مـنـ النـسـاءـ، أـنـ حـسـنـ تـبـعـ إـحـدـاـكـ لـزـوـجـهـاـ، وـطـلـبـهـاـ مـرـضـاتـهـ،
وـاتـبـاعـهـاـ مـوـافـقـتـهـ يـعـدـ ذـكـ كـلـهـ، قـالـ: فـأـدـبـرـتـ الـمـرـأـةـ وـهـيـ تـهـلـلـ وـتـكـبـرـ استـبـشـارـاـ"

فيـ بـيـنـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ أـنـ الـأـجـرـ الـذـيـ تـنـالـهـ الـمـرـأـةـ فـيـ تـرـتـيـبـ مـسـكـنـهـاـ، وـطـاـعـةـ زـوـجـهـاـ، وـتـرـبـيـةـ أـلـادـهـاـ،
يـعـدـ أـجـرـ الرـجـلـ فـيـ جـهـادـهـ وـاـخـتـصـاصـهـ.

— قال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله — في "مجموع الفتاوى" (275/32) معلقاً على هذا الحديث:

أي أن المرأة إذا أحسنت معاشرة بعثها؛ كان ذلك موجباً لرضا الله وإكرامه لها، من غير أن تعمل ما يختص بالرجل، والله أعلم. اهـ

— فمن أرادت رضا الله عليك فعلتها بطاعة الزوج.

فقد أخرج الطبراني عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال:

"**المرأة عورة فاحبسوها في البيوت، فإن المرأة إذا خرجت إلى الطريق، قال لها أهلها: أين تريدين، قالت: أعود مريضاً، أشييع جنازة، فلا يزال الشيطان بها؛ حتى تخرج من دارها، وما التمست المرأة رضا الله بمثل أن تقع في بيتها، وتبعه ربها، وتطيع زوجها"**

— فعلى المرأة أن تطيع من يشقى لإسعادها، ومن يبذل الجهد لراحةها؛ فإن ذلك حق طبيعي للرجل، ذلك الكادح المتعب، والمجاهد الدائب، الذي يعظم حقه، وتحب طاعته في الخير والمعروف، حتى يكون الجزاء رضا الله عنها، والفوز بالجنة.

ففي مسند الإمام أحمد من حديث عبد الرحمن بن عوف صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
إذا صلت المرأة خمسها، وصامت شهرها، وأطاعت بعثها؛ فلتدخل من أي أبواب الجنة
شاعت

وفي رواية: إذا صلت المرأة خمسها، وصامت شهرها، وحصنت فرجها، وأطاعت زوجها، قيل لها: ادخل الجنة من أي أبواب الجنة شئت. (صحيف الجامع: 660)

وانظري أيتها الزوجة الفاضلة... إلى عظم طاعة الزوج حيث أضاف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الحديث طاعة الزوج إلى مباني الإسلام، وهذا يدل دلالة واضحة على مكانة الزوج ووجوب طاعته.

وقفة:

شرع للزوج تأديب زوجته إذا نشرت وخرجت عن طوعه، وهذا حق كفله الشرع للزوج قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَاتَاتُ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفَظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُنَ نُشُوزُهُنَّ عَظُومُهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ إِنَّ أَطْعَنُكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْهَا كَبِيرًا﴾ [النساء: 34]

فنجد في الآية أن الله ﷺ جعل للتأديب مراتب على النحو التالي:

المরتبة الأولى: الوعظ بلا هجر ولا ضرب؛ لقوله تعالى: ﴿فَعَظُوهُنَّ﴾ أي: بكتاب الله، فذكروهن ما أوجب الله عليهن من حسن الصحبة، وجميل العشرة للزوج، والاعتراف بالدرجة التي له عليها، ويذكرها بأحاديث رسول الله ﷺ في تعظيم حق الزوج على زوجته، وجميل العشرة للزوج، ووجوب طاعته في المعروف، فإن لم ينفع الوعظ والتذكير بالرفق واللين؛ **فلينتقل إلى المرتبة الثانية:** وهي الهجر في المضجع؛ لقوله تعالى: ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾، أو ينفرد عنها بالفراس، ويجوز أيضاً أن يهجرها خارج البيت، لما صح عن النبي ﷺ: "أنه هجر نساءه واعتزلهن شهراً" (والحديث عند البخاري)، ولا يزيد في هجرة أكثر من أربعة أشهر، وينبغي أن يقصد من الهجر التأديب والاستصلاح لا التشفي والانتقام والمضاراة. اهـ (معالم السنن للخطابي: 128/4)

فإن لم يجد الهجر، ولم يأت بثماره ينتقل إلى المرتبة الثالثة: وهي الضرب الغير مبرح؛ لقوله تعالى: ﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾، يقول ابن عباس - رضي الله عنهما -: اهجرها في المضجع، فإن أقبلت، وإنما أقبلت، وإنما أقبلت الله لك أن تضربها ضرباً غير مبرح وإذا كان لابد من الضرب فلا بد للزوج أن يراعي الآتي:

1. أن الضرب ما كان إلا لإصرار المرأة على النشوذ والعصيان، حتى بعد تدرجها معها في التأديب على ما سبق ذكره.

2. أن يتاسب العقاب مع نوع التقصير، فلا يبادر إلى الهجر في المضجع في أمر لا يستحق إلا الوعظ والإرشاد، ولا يبادر إلى الضرب وهو لم يجرّب الهجر في المضجع؛ وذلك لأن العقاب بأكثر من حجم الذنب والتقصير ظلم.

3. أن يراعي أن المقصود من الضرب العلاج والتأديب والزجر لا غير؛ فيراعي التخفيف فيه على أبلغ الوجوه، وهو يتحقق باللكرة ونحوها، أو بالسواك ونحوه، كما جاء في الحديث الذي أخرجه مسلم أن النبي ﷺ قال في حجة الوداع: "اتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، وإن لكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه، فإن فعل فاضربوهن ضرباً غير مبرح"، قال عطاء: قلت لابن عباس: ما الضرب غير المبرح؟ قال: السواك ونحوه.

4. يتوجب الزوج عند الضرب الموضع المُخوّفة: كالرأس والبطن، وكذا الوجه؛ لأن النبي ﷺ نهى عن ضرب الوجه، وكذلك لا يكسر عظماً، ولا يشين عضواً، ولا يدميها، ولا يقطع لحماً، ولا يُكرر الضربة في الموضع الواحد.

5. إذا ارتدعت الزوجة وتركت النشور، فلا يجوز له بحال أن يتمادى في عقوبتها، أو يتجمّن عليها بقول أو فعل؛ لقوله تعالى: «فَإِنْ أَطْعَنُكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا»
تنبيه:

اعلم أيها الزوج أن الأفضل ترك الضرب مع بقاء الرخصة فيه، فقد اتفق العلماء على أن ترك الضرب، والاكتفاء بالتهديد أفضل؛ وذلك للحديث الذي أخرجه ابن ماجه وأبو داود عن إيس بن عبد الله بن أبي ذباب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:

"لا تضربوا إماء الله، فأتاه عمر بن الخطاب ﷺ فقال: يا رسول الله ذئر النساء على أزواجهن، فأذن في ضربهن، فأطاف بال محمد نساء كثير، كلهن يشكون أزواجهن، فقال النبي ﷺ: لقد طاف بال محمد سبعون امرأة كلهن يشتكون أزواجهن، ولا تجدون أولئك خياركم". — ذئر: اجترأن ونشزن، والذائر: النفور، المغناط على خصمه، والمستعد للشر.

وروي عنه في رواية أخرى أنه قال: "ولا يضرب إلا شراركم".

وجاء في صحيح مسلم: "أن النبي ﷺ نهى فاطمة بنت قيس أن تتزوج أبا جهم، ثم بين لها العلة من ذلك، فقال: "أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه" ومعناه: أنه ضرّاب للنساء، كما جاء تفسير ذلك في رواية أخرى لمسلم بلفظ: "واما أبو جهم فرجل ضرّاب للنساء" وعليه يحمل وصفه ﷺ إياه في رواية النسائي: "إنه صاحب شر لا خير فيه" فتأمل كيف ذمّه رسول الله ﷺ بهذه الصفة.

وها هي عائشة - رضي الله عنها - تقول كما في "صحيح مسلم":
"ما ضرب رسول الله ﷺ بيده امرأة قط، ولا خادماً، ولا ضرب شيئاً قط إلا أن يجاهد في سبيل الله".

يقول ابن الجوزي - رحمة الله - كما في "أحكام النساء" ص 82:
وليعلم الإنسان أنَّ مَنْ لَا ينفعُ فِيهِ الْوَعْدُ وَالتَّهْدِيدُ لَا يرْدِعُهُ السُّوْطُ، وَرَبِّمَا كَانَ الْلَّطْفُ أَنْجَحَ مِنَ الضرب، فَإِنَّ الضربَ يُزِيدُ قَلْبَ الْمُعْرَضِ إِعْرَاضًا، وَفِي الْحَدِيثِ:
"أَلَا يَسْتَحِي أَحَدُكُمْ أَنْ يَجْلِدَ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ ثُمَّ يَضَاجِعُهَا"، فَاللَّطْفُ أَوْلَى إِذَا نَفَعَ.

لكن إذا لم ينفع اللطف، ولا الوعظ، ولا الهجر، وظللت المرأة في نشورها فآخر العلاج الكي، فليس للرجل إلا أن يضرب لكن بالشروط السابقة، وهذا أفضل من طلاقها، وتصدُّع بناء الأسرة، وتمزق شملها، وتشردُّ أطفالها، ولابد أن نعلم أن النساء يختلفن في الطّباع، فمن النساء من لا يقيمه إلا التأديب، ومن النساء من تستجيب للوعظ والنصائح، ومنهن من يتآلمن بالهجر، فكل بحسب حاله وطبعه، لكن لابد أن نراعي أن الأصل هو الرفق بالنساء على كل حال، وتحمُّل الأذى منها... والله
(انظر "عودة الحجاب" ص 454 - 470)

أعلم

(2) ألا تمتنع عنه إذا دعاها إلى فراشه:

فإذا أرادها الزوج فلتجبه؛ حتى يأمن على دينه من الفتنة، التي تتبع من كل حَدَبٍ وصوبٍ، فتتوفر لزوجها أسباب العفاف، وتكون له خير معين على طاعة رب العالمين.

فعلى الزوجة ألا تمتنع عن زوجها إذا دعاها، ما دامت قادرة على ذلك، وليس هناك مانع كالحيض أو النفاس (وله أن يتمتع بها في الحيض أو النفاس دون الفرج) حتى لا تتعرض للعنزة الملائكة، ويكون الذي في السماء ساخطاً عليها.

وفي صحيح البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رض أن النبي صل قال:
"إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبْلِتْ، فبات غضباناً عليها؛ لعنتها الملائكة حتى تصبح"

قال الإمام النووي - رحمه الله - في "شرح مسلم" (9/10):
هذا دليل على تحريم امتناعها من فراشه لغير عذر شرعي، وليس الحيض بعذر في الامتناع؛ لأن له حقاً في الاستمتاع بها فوق الإزار، ومعنى الحديث: أن اللعنة تستمر عليها حتى تزول المعصية بظهور الفجر والاستغناء عنها، أو توبتها ورجوعها إلى الفراش. اهـ
وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رض أن النبي صل قال:
"والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها فتأبى عليه، إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى يرضي عنها"

وفي هذا الحديث: إن سخط الزوج يوجب سخط رب، وهذا في قضاء الشهوة، فكيف إذا كان في أمر الدين؟!

وفي رواية أخرى قال صل: **"إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها؛ لعنتها الملائكة حتى تصبح"** - وفي رواية: **"حتى ترجع"**

وعند الترمذى من حديث طلق بن علي أن النبي صل قال:
"إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلتأتْه، وإن كانت على التنور"

ومعنى الحديث: فلتجب دعوته وإن كانت تخbiz على التنور، مع أنه شغل شاغل لا يُتفرّغ منه إلى غيره إلا بعد انقضائه، قال ابن الملك: وهذا بشرط أن يكون الخبر للزوج؛ لأنه دعاها في هذا الحال، فقد رضي بإتلاف مال نفسه، وتلف المال أسهل من وقوع الزوج في الزنا. اهـ

وَعِنْ الْبَزَارِ عَنْ زَيْدِ بْنِ الْأَرْقَمَ عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ:
إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلْتُجِبْ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى ظَهَرِ قَبَّ

وَفِي رَوَايَةِ أَخْرَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ ماجِهِ وَالإِمَامِ أَحْمَدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبْيِ أَوْفَى قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسِي مُحَمَّدٌ بِيدهُ، لَا تَؤْدِي الْمَرْأَةُ حَقَّ رَبِّهَا حَتَّى تَؤْدِي حَقَّ
زَوْجَهَا، وَلَوْ سُأْلَتْ نَفْسُهَا وَهِيَ عَلَى قَبَّ، لَمْ تَمْنَعْهُ نَفْسُهَا"

(السلسلة الصحيحة: 1203)، (صحيح الجامع: 5295)

— قَبَّ: الرَّحْلُ الَّذِي يُوْضَعُ عَلَى ظَهَرِ الْجَمَلِ.

نبِيَّهاتِ:

1. في هذه الأحاديث الإرشاد إلى مساعدة الزوج وطلب مرضاته، وإن صبر الرجل على ترك الجماع أضعف من صبر المرأة، وإن أقوى التشويشات على الرجل داعية النكاح، ولذلك خصَّ الشارع النساء على مساعدة الرجال في ذلك، أو السبب فيه الحض على التراسل، وفي الأحاديث إشارة إلى ملازمة طاعة الله والصبر على عبادته جزاء على مراعاته لعبدِه، حيث لم يترك شيئاً من حقوق العبد إلا جعل له مَنْ يَقُومُ بِهِ، حتى جعل ملائكته تلعن من أغضب عبده بمنع شهوة من شهواته.

2. يقول الإمام ابن أبي جمرة - رحمه الله -: وفي قول النبي ﷺ:

"فَبَاتْ غَضِبَانَ عَلَيْهَا؛ لَعْنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تَصْبَحْ" ظاهرة اختصاص اللعن بما إذا وقع منها ذلك ليلاً، لقوله: "حتى تصُبَحْ" وكأن السر تأكُد ذلك الشأن في الليل، وقوه الباعث عليه، ولا يلزم من ذلك أنه يجوز لها الامتناع في النهار، وإنما خصَّ الليل بالذكر لأنَّه مظنة لذلك" (فتح الباري: 294/9)

3. لا يجوز للمرأة أن تطيع زوجها فيما لا يحلُّ له، بل يجب عليها مخالفته حينئذ، وذلك مثل أن يطلب منها الوطء في الفرج في زمان الحيض والنفاس، أو الوطء وهي صائمة صيام فريضة رمضان، أو الوطء في الدبر، لقول النبي ﷺ:

"لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ يَأْتِي امْرَأَةً فِي دَبْرِهِ"

(الترمذني)

وفي رواية أخرى عند أبي داود: "مَنْ أَتَيَ حَائِضًا، أَوْ امْرَأَةً فِي دَبْرِهِ، أَوْ كَاهَنَا فَصَدَّقَهُ
بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ" في هذه الحالات لا ينبغي للمرأة طاعة الزوج،
ولذلك لقول النبي ﷺ: "لَا طَاعَةَ لِبَشَرٍ فِي مُعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةَ فِي الْمَعْرُوفِ".

4. على الزوج أن يراعي حال زوجته النفسية أو الجسدية، والتي تمنع الزوجة من الجماع، فيطلبها في هذه الحالة فيشق عليها، أو تمتنع عنه فتفقد في الآثم.

• وقد وجه سؤال لفضيله الشيخ محمد بن صالح العثيمين – رحمه الله – كما في فتاوى المرأة ص 60" وفيه: هل يقع على المرأة إثم إن امتنعت عن زوجها حين يطلبها بسبب حالة نفسية عابرة تمر بها، أو لمرض ألم بها؟

الجواب: يجب على المرأة أن تجيب زوجها إذا دعاها إلى فراشه، ولكن إذا كانت مريضة بمرض عضوي لا تتمكن من مقابلة الزوج معه، أو مريضة بمرض نفسي، فإن الزوج في هذه الحال لا يحل له أن يطلب ذلك، **لقول النبي ﷺ: لا ضرر ولا ضرار** وعليه أن يتوقف، أو يستمتع بها على وجه لا يؤدي إلى ضرر. اهـ

(3) **الآية الكريمة: لا تصوم نفلاً إلا بإذنه:**

وهذا من تمام حقه في الاستمتاع بها في أي وقت شاء، وصيامها قد يُفوت عليه هذا الحق – إذا كان نفلاً – ويحق له شرعاً أن يُفسد صوم زوجته بالجماع في غير صيام الواجب، ولا إثم عليه في ذلك. **ويذهب الإمام مالك:**

إلى أن الزوج إذا أراد من الزوجة الإفطار، ولو قبل غروب الشمس أفطرت إرضاء له.
أ – وقد دلَّ على ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة **رضي الله عنه** أن النبي ﷺ قال: "لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه" – وفي رواية: "لا تصم المرأة وبعلها شاهد إلا بإذنه – ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه، وما أنفقت من كسبه من غير أمره، فإن نصف أجره له"

قال النووي – رحمه الله – في "شرح مسلم" (4/124): قوله **رضي الله عنه**:

"لا تصوم المرأة وبعلها شاهد إلا بإذنه"

هذا محمول على صوم التطوع والمندوب الذي ليس له زمن معين، وهذا النهي للحرم صريح به أصحابنا، وسببه أن الزوج له حق الاستمتاع بها في كل الأيام، وحقه فيها واجب على الفور، فلا يفوته بتطوع ولا بواجب على التراخي.

— فَإِنْ قَبِيلَ: فَيُبَغِّي أَنْ يَجُوزُ لَهَا الصُّومُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَإِذَا أَرَادَ الْاسْتِمْتَاعَ بِهَا كَانَ لَهُ ذَلِكُ وَيَفْسُدُ صُومَهَا. فَالْجَوابُ: إِنْ صُومَهَا يَمْنَعُهُ مِنِ الْاسْتِمْتَاعِ فِي الْعَادَةِ؛ لِأَنَّهُ يَهَابُ اِنْتِهَاكَ الصُّومِ بِالْإِفْسَادِ. وَقَوْلُهُ **ﷺ**: **"وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ"** أَيْ: مَقِيمٌ فِي الْبَلَدِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَسَافِرًا فَلَهَا الصُّومُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتَى مِنْهُ الْاسْتِمْتَاعُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَعَهُ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمَ — رَحْمَهُ اللَّهُ — كَمَا فِي "الْمُحْلَّى" (30/7):

وَلَا يَحْلُ لِذَاتِ زَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ أَنْ تَصُومْ طَوْعًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَأَمَّا الْفَرَوْضُ كُلُّهَا فَتَصُومُهَا أَحَبُّ أَمْ كَرَهُ، فَإِنْ كَانَ غَائِبًا لَا تَقْدِرُ عَلَى اسْتِئْذَانِهِ، أَوْ تَقْدِرُ فَلَتَصُومْ التَّطْوِعَ إِنْ شَاءَتْ.

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي "الْفَتْحِ" (296/9):

وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ حَقَّ الزَّوْجِ أَكْدٌ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ التَّطْوِعِ بِالْخَيْرِ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ وَاجِبٌ، وَالْقِيَامُ بِالْوَاجِبِ مَقْدِمٌ عَلَى الْقِيَامِ بِالتَّطْوِعِ. اهـ

• وَسُئِلَ شِيخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تِيمِيَّةَ — رَحْمَهُ اللَّهُ — كَمَا فِي "مَجْمُوعِ الْفَتاوَىِ" (274/32):
عَنْ رَجُلٍ لَهُ زَوْجٌ تَصُومُ النَّهَارَ، وَتَقْوِيمُ اللَّيْلِ، وَكُلُّمَا دَعَاهَا إِلَى فَرَاشِهِ تَأْبِي عَلَيْهِ، وَتَقْدِمُ صَلَاةَ اللَّيْلِ، وَصَيَامَ النَّهَارَ عَلَى طَاعَةِ زَوْجِهَا، فَهُلْ يَجُوزُ ذَلِكُ؟

فَأَجَابَ — رَحْمَهُ اللَّهُ —: لَا يَحْلُ لَهَا ذَلِكُ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَطْبِعَهُ إِذَا طَلَبَهَا إِلَى الْفَرَاشِ، وَذَلِكُ فَرْضٌ وَاجِبٌ عَلَيْهَا، وَأَمَّا قِيَامُ اللَّيْلِ، وَصَيَامُ النَّهَارِ فَتَطْوِعٌ، فَكِيفَ تُقْدِمُ مُؤْمِنَةُ النَّافِلَةِ عَلَى الْفَرِيضَةِ؟!

بـ — وَعِنْدَمَا جَاءَتْ امْرَأَةٌ صَفْوَانَ بْنَ الْمَعْطَلِ إِلَى النَّبِيِّ **ﷺ**، وَقَالَتْ لَهُ: "إِنْ صَفْوَانَ يَفْطُرُنِي إِذَا صَمَتْ"، فَلَمَّا سَأَلَهُ النَّبِيُّ، قَالَ لَهُ صَفْوَانُ: "إِنَّهَا تَنْطَلِقُ تَصُومُ، وَأَنَا رَجُلٌ شَابٌ فَلَا أَصِيرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ **ﷺ**: لَا تَصُومُ امْرَأَةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا" (أَبُو دَاوُدْ)
أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدْ وَابْنَ حَبَّانَ: "أَنَّ امْرَأَةً صَفْوَانَ بْنَ الْمَعْطَلَ جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ**، فَقَالَتْ: زَوْجِي صَفْوَانَ بْنَ الْمَعْطَلَ يَضْرِبُنِي إِذَا صَلَّيْتُ، وَيَفْطُرُنِي إِذَا صَمَتْ، وَلَا يَصْلِي الْفَجْرَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ **ﷺ** صَفْوَانَ عَمَّا قَالَتْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا قَوْلُهَا يَضْرِبُنِي إِذَا صَلَّيْتُ، فَإِنَّهَا تَقْرَأُ بِسُورَتَيْنِ، وَقَدْ نَهَيْتُهَا، فَقَالَ **ﷺ**: لَوْ كَانَتْ سُورَةً وَاحِدَةً لَكَفَتِ النَّاسُ، قَالَ: وَأَمَا قَوْلُهَا يَفْطُرُنِي إِذَا صَمَتْ، فَإِنَّهَا تَنْطَلِقُ تَصُومُ، وَأَنَا رَجُلٌ شَابٌ فَلَا أَصِيرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ **ﷺ**: لَا تَصُومُ امْرَأَةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا"

(4) ألا تخرج من بيته إلا بإذنه:

أ – قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرَّجْ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: 33]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – كما في "مجموع الفتاوى" (32/281):
لا يحل للزوجة أن تخرج من بيتها إلا بإذنه، وإذا خرجت بغير إذنه كانت ناشرة عاصية الله عَزَّلَهُ ورسوله ﷺ، ومستحقة للعقوبة.

وقال أيضاً: إن المرأة إذا خرجت من داره بغير إذنه، فلا نفقة لها ولا كسوة

ب – وقد أخرج الطبراني أن النبي ﷺ قال:

"لا يحل لامرأة أن تأذن في بيت زوجها وهو كاره، ولا تخرج وهو كاره"

وعليه فلا يجوز للمرأة الخروج من البيت ولو إلى زيارة والديها إلا بعد إذن زوجها، وينبغي على الزوج ألا يستغل هذا الأمر في منع الزوجة من زيارة أهلها؛ لأن في ذلك قطيعة للرحم.

(انظر المعني: 7/20)

ج – وفي سؤال وجه للجنة الدائمة:

ما حكم نزول المرأة إلى السوق بدون إذن زوجها؟

ج: إذا أرادت الزوجة الخروج من بيت زوجها، فإنها تخبره بالجهة التي تريد الذهاب إليها، ويأذن لها في الخروج ما لم يترتب عليه مفسدة، فهو أدرى بمصالحها؛ لعموم قوله تعالى:

﴿وَلَئِنْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَرِجَالٌ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةً﴾ [آل عمران: 228]

وقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوْمٌ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: 34]

(5) ألا تدخل في بيت زوجها أحداً إلا بإذنه:

يجب على الزوجة ألا تأذن بدخول أحد في بيت زوجها إلا بإذن زوجها، وخاصة إذا كان مكروهاً لدى الزوج، أما إذا علمت المرأة رضا الزوج بذلك فلا مانع.

– فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رض أن النبي ﷺ قال:

"لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه"

قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله – كما في "فتح الباري" (9/206):

قول البخاري "باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه":

المراد ببيت زوجها: سكنه، سواء كان ملكه أم لا.

وأخرج الخرائطي في "مكارم الأخلاق" عن تميم بن سلمة قال: أقبل عمرو بن العاص إلى بيت علي بن أبي طالب في حاجة، فلم يجد علياً، فرجع ثم عاد فلم يجده، مرتين أو ثلاثة، فجاء علي فقال له: أما استطعت إذ كانت حاجتك إليها أن تدخل؟ قال: نهينا أن ندخل إلا بإذن أزواجهن" (السلسلة الصحيحة: 652)

فلا تأذن المرأة لأحد في بيت زوجها، وخصوصاً إذا كان الزوج يكرهه:

- فقد أخرج الإمام مسلم أن النبي ﷺ قال:

"إِنَّ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَلَا يَوْطَئُنَّ فُرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُونَهُ"

- وعند الترمذى بلفظ:

"فَحَقُّكُمْ عَلَيْهِنَّ أَلَا يَوْطَئُنَّ فُرْشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَهُ، وَلَا يَأْذِنَ فِي بَيْوَتِكُمْ لِمَنْ تَكْرَهُونَ"

- وعند الترمذى بسند صحيح عن عمر بن الأحوص ﷺ:

"أَنَّهُ شَهِدَ حِجَّةَ الْوَدَاعِ فَسَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: أَلَا وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ عَوَانٌ عَنْكُمْ، لَيْسُ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ، فَإِنْ فَعَلْنَاهُنَّ رُجْمَةً فِي الْمَضَاجِعِ، وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرِبًا غَيْرَ مُبِرَّحٍ، فَإِنْ أَطْعَنُوكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا، إِلَّا إِنَّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقًا، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًا، فَحَقُّكُمْ عَلَيْهِنَّ أَلَا يَوْطَئُنَّ فُرْشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ، وَلَا يَأْذِنَ فِي بَيْوَتِكُمْ لِمَنْ تَكْرَهُونَ، أَلَا وَحْقُهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تَحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كَسُوْتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ"

قال القرطبي: في قول النبي ﷺ: "إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ" يريد لا يدخلن من يكرهه أزواجهن، وليس المراد بذلك الزنا، فإن ذلك محرّم، ويلزم عليه الحد.

قال النووي - رحمه الله - كما في "شرح مسلم" (184/8):

إلا يأذن لأحد تكرهونه في دخول بيوتكم، والجلوس في منازلكم، سواء كان المأذون له رجلاً أجنبياً، أو امرأة، أو أحد من محارم الزوجة، فالنهي يتناول جميع ذلك. اهـ ملخصاً

- فرحمة الله على نساء السلف، كن أسرع مسابقة لتطبيق هذا الهدي، فكبست المرأة رضا زوجها، ودوام محبته وموته.

فها هي فاطمة بنت الرسول ﷺ، لما مرضت أباها أبو بكر يستأذن، فقال علي: يا فاطمة، هذا أبو بكر يستأذن عليك، فقالت: أتحب أن آذن له؟ قال: نعم

قال الذهبي كما في "سير أعلام النبلاء" (121/2):

"عملت بالسنّة فلم تأذن في بيت زوجها إلا بأمره".

ملاحظة: إذا علمت المرأة رضا الزوج، فلا حرج عليها من دخول ممن يجوز له الدخول عليها.

(6) ألا تُرهق زوجها بالإكثار من النفقات:

فلا تطالبه بما لا يستطيع، ولا تكلفه فوق طاقته، وأن ترضى باليسير وتقنع به، حتى لا تحوجه إلى أن يمد يده للناس، يستدين ويقرض حتى يلبي لها حاجاتها، فالرجل يشعر بالعجز، ويؤلمه إذا عجز عن تلبية رغبة الزوجة، فلا خير في هذه المرأة التي ترضى لزوجها هذا الهوان، فلا بركة فيها، ففعلها لؤم، وفالها شوئ.

قال تعالى: ﴿لَيُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا أَتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا أَتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ سِرًا﴾ [الطلاق: 7]

فعلى المرأة أن تتحلى بالرضا والقناعة، وأن تعيش مع زوجها على قدر حاجته ومعيشته، وذلك من علامات صلاح المرأة، وحسن خصالها، ودائماً تنظر إلى الدنيا نظرة المُرتحل، وليس نظرة المُقيم، ودائماً تنظر إلى من هو دونها، وليس لها أن تنظر إلى من هو أعلى منها.

فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رض أن النبي صل قال: "انظروا إلى من هو أسفل منكم، ولا تنظروا إلى من هو فوقكم، فهو أجر ألا تزدواوا نعمة الله عليكم"

وهذا في حظوظ الدنيا، أما في الدين فالMuslim مطالب أن ينظر إلى من هو فوقه؛ لتعلو همنه.

ولقد مدح النبي صل نساء قريش بسبب رعايتها للأولاد، وصبرهن على أزواجهن عند ضيق العيش

فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رض أن النبي صل قال:

"خير نساء ركب الإبل صالح نساء قريش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج ذات يده"

فالهلاك يلحق بالأسرة عندما يُكلّف الزوج ما لا يُطيق، كما كان في بني إسرائيل.

فقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رض:

"أن النبي صل خطب خطبة فأطالها، وذكر فيها من أمر الدنيا والآخرة، فذكر أن أول ما هلك بنو إسرائيل، أن امرأة الفقير كانت تُكلّفه من الثياب أو الصيغ - أو قال: الصيغة - ما تُكلّف امرأة الغني"

(السلسلة الصحيحة: 591)

قال بعض الصالحين: يا ابن آدم... إذا سلكت طريق القناعة، فأقل شيء يكفيك، وإن الدنيا وما فيها لا تكفيك.

فالقناعة تضفي على النفس الرضا والسعادة والطمأنينة

فقد أخرج الترمذى بسنده فيه مقال عن أبي هريرة رض عن رسول الله صل قال:

"ارض بما قسم الله لك تكن أسعد الناس"

(7) أن تحفظ زوجها في غيابه في نفسها، وفي ماله:

يجب على المرأة أن تحافظ على مال زوجها، وأن تحافظ على نفسها، فلا تقرط في عرض زوجها وشرفه، فلا تأتي الفاحشة، ولا بأسبابها، فلا تتبرج، ولا تخاطب أجنبي ولا تجالسه، ولا تأذن لأحد في بيته إلا بإذنه.

قال تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَاتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء: 34]

قال الطبرى فى تفسير هذه الآية:

يعنى حافظات لأنفسهن عند غيبة أزواجهن عنهن فى فروجهن وأموالهن.

وأخرج الطبرانى فى "الكبير" من حديث عبد الله بن سلام أنه قال:
سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ خَيْرِ النِّسَاءِ، فَقَالَ: خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ تَسْرُّكَ إِذَا أَبْصَرْتَهُ، وَتَطَيِّعَكَ إِذَا أَمْرَتَهُ، وَتَحْفَظُ غَيْبَتَكَ فِي نَفْسِهَا وَمَالِكَ

(صحيف الجامع: 3299)

وفي رواية عن أبي هريرة ﷺ قال: قيل لرسول الله ﷺ: أي النساء خير؟ قال: التي تسره إذا نظر، وتطيعه إذا أمر، ولا تخالفه في نفسها ولا مالها بما يكره

(حسنه الألباني في المشكاة)، (صحيف الجامع: 3298)

فالهلاك والخيبة والخسران لمن لا تحفظ نفسها في غياب زوجها.
فقد أخرج البخاري في "الأدب المفرد" من حديث فضالة بن عبيد عن النبي ﷺ قال:
ثلاثة لا تسأل عنهم: رجل فارق الجماعة، وعصى إمامه، ومات عاصياً، وأمة أو عبد
أبق فمات، وامرأة غاب عنها زوجها، قد كفاها مؤنة الدنيا فتبرّجت بعده، فلا تسأل
عنهم

(صحيف الجامع: 3058)

وفي مسند الإمام أحمد من حديث عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت:
قال رسول الله ﷺ:

"أيما امرأة وضعث ثيابها في غير بيت زوجها، فقد هتك ستر ما بينها وبين الله عزوجل"

(صحيف الجامع: 2710)

وفي رواية: "أيما امرأة نزعث ثيابها في غير بيتها، خرق الله عزوجل عنها ستره"
(صحيف الجامع: 2708)

وأن تحفظه كذلك في ماله:

فقد قال النبي ﷺ كما عند البخاري ومسلم من حديث ابن عمر - رضي الله عنهم -:
"المرأة راعية على بيت بعلها ولده، وهي مسؤولة عنهم"
وفي رواية: "والمرأة راعية في بيت زوجها، ومسئولة عن رعيتها"

فيجب عليها أن تحافظ على مال زوجها، ولا تتصرف فيه إلا بإذنه، ولا تتفق إلا برضاه.
فقد أخرج أبو داود والترمذى بسند صحيح من حديث أبي أمامة الباھلی ﷺ قال: سمعت
رسول الله ﷺ يقول في خطبته عام حجة الوداع: "لا تنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا
بإذن زوجها، قيل: يا رسول الله، ولا الطعام؟ قال: ذاك أفضل أموالنا"

(حسنه الألباني في "صحيح الترغيب" رقم: 935)

أما إذا أنفقت الزوجة بحكم العادة، كأن يأتيها فقير فتعطيه، أو يكون هناك إذن مسبوق من الزوج
بالتصرف، ويكون بعلمه فلنفعل، ويكون له فيه أجر.

فقد أخرج أبو داود بسند فيه مقال من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهم - أن
النبي ﷺ قال: "لا يحل لها أن تطعم من بيته إلا بإذنه، إلا الرطب من الطعام"
وفي رواية عن سعد ﷺ قال: "ما بايع رسول الله ﷺ النساء: قامت امرأة جليلة كأنها
من نساء مُضر، قالت: يا رسول الله إنا كلّ على آبائنا وأبنائنا وأزواجهنا، فما يحل لنا
من أموالهم؟ قال: "الرّطبُ تأكلْنَه وتهدِّينَه"
(ضعفه الألباني في ضعيف أبي داود: 372)

قال الحافظ ابن حجر - رحمة الله - في "فتح الباري" (297/9):
المراد بالرطب: ما يتسارع إليه الفساد، فلأنه في خلاف غيره، ولو كان طعاماً والله أعلم. اهـ
وعند البخاري ومسلم من حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ:
"إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة، كان لها أجرها بما أنفقت، ولزوجها أجره
بما كسب، وللخازن مثل ذلك، لا ينتقص بعضهم أجر بعض شيئاً"
وأخرج البخاري ومسلم عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:
"إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فله نصف أجره"

قال الحافظ معلقاً على هذا الحديث كما في "فتح الباري" (370/9):

ويحتمل أن يكون المراد بالتصيف في حديث الباب، الحمل على المال الذي يعطيه الرجل في نفقة المرأة، فإذا أنفقت منه بغير علمه كان الأجر بينهما: للرجل؛ لكونه الأصل في اكتسابه؛ ولكونه يؤجر على ما ينفقه على أهله، كما ثبت من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره، وللمرأة؛ لكونه من النفقة التي تختص بها.

ويؤيد هذا الحمل ما أخرجه أبو داود عقب حديث أبي هريرة هذا، قال في المرأة:
"تصدق من بيت زوجها؟ قال: لا. إلا من قوتها والأجر بينهما، ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بإذنه." اهـ

(صحح هذا الحديث الألباني في صحيح الترغيب والترهيب: 939)

أما إذا لم يوافق الزوج على إخراج ماله، وتنصرفت الزوجة من مال زوجها بدون إذنه فحينئذ تأثم.

وهذا معنى تتمة الحديث السابق الذي أخرجه أبو داود بسند فيه مقال:

"ولا تعطي من بيته شيئاً إلا بإذنه، فإن فعلت ذلك كان له الأجر وعليها الوزر"

قال الإمام النووي - رحمه الله - كما في "شرح صحيح مسلم" (112/7):

ومعلوم إذا أنفقت من غير إذن صريح ولا معروف من العرف؛ فلا أجر لها بل عليها وزر، ثم قال: وأعلم أن هذا كله مفروض في قدر يُعلم رضا المالك به في العادة، فإن زاد على المتعارف لم يجز، وهذا معنى قوله ﷺ: **"إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة"** فأشار إلى أنه قدر يُعلم رضا الزوج به في العادة، وقال أيضاً: ونبه بالطعام أيضاً على ذلك لأنه يُسمح به في العادة، بخلاف الدراهم والدنانير في حق أكثر الناس، وفي كثير من الأحوال. اهـ

ملاحظة:

إذا كان الزوج شحيحاً، لا يقوم بالنفقة عليها وعلى أولاده كما ينبغي، فلها هنا أن تأخذ بغير إذنه، بشرط أن تأخذ ما يكفيها وعيالها بالمعروف (أي ما تعارف عليه أنه يكفيها)

وذلك لقول النبي ﷺ لهند بنت عتبة لما سألتة عن شح زوجها:

"خذِي من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف"

(8) أن تزين لزوجها:

فبالإسلام أباح الزينة للمرأة، ووسع لها في ذلك ما لم يجزه للرجل، فقد أحل لها الذهب والحرير والزيينة المباحة، وهي خير ما تمتلك به المرأة قلب الرجل، فما أسعد الرجل حينما يرى زوجته نظيفة متزينة متعطرة، فزيتها وعطرها يُنسِي متابع الحياة، وابتسامتها بلسم يداوي الآلام، واستقبالها الطيب له ينسف جبال الهموم التي يلاقيها، فهي بحق خير النساء.

وقد أخرج الطبراني في "الكبير" بسند صحيح من حديث عبد الله بن سلام مرفوعاً: **"خير النساء امرأة من تسرّك إذا أبصرت، وتطيعك إذا أمرت، وتحفظ غيبتك في نفسها ومالك"**

وأخرج الإمام أحمد والنسيائي وحسنه الألباني في الإرواء عن أبي هريرة رض قال: **"قيل لرسول الله ﷺ: أي النساء خير؟ قال: التي تسرّه إذا نظر، وتطيعه إذا أمر، ولا تخالفه في نفسها ومالها بما يكره."**

وما أعظم ما أوصت به أمامة بنت الحارث ابنتها في شأن النظافة أمام زوجها، فقالت لها: "عليك بالتعهد لموضع عينيه، والتقد لموضع أنفه، فلا تقع عينه على قبيح، ولا يشم منك إلا أطيب ريح، والكحل أحسن الحسن، والماء أطيب الطيب المفقود"

وهناك البعض من الزوجات تتجاهل هذا الحق، فلا يراها الزوج إلا مبتذلة بملابس المطبخ، تعلوها رائحة المطبخ، شعرها ثائر غير منسق، فإذا خرجت من بيتها تكون في أجمل هيئتها، وأحسن صورتها، فاحذر أيتها الزوجة إهمال الزيينة، فإن هذا يؤذن بأمر لا تحبه الزوجة.

وعدم تزين المرأة مخالف للفطرة التي فطر الله عليها النساء، وإلى هذا يشير قوله تعالى:

﴿أَوْمَنْ يَشَاءُ فِي الْحَلِيلِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مَبِينٍ﴾ [الزخرف:18]

ولهذا أباح الله تعالى للنساء من التحلل واللباس ما حرمه على الرجال لاحتاجهن إلى التزين للأزواج، فعلى المرأة أن تزين لزوجها، وهذا من حقه عليها، وإن تجاوزت من العمر ما تجاوزت، فذلك من أسباب الألفة والتودد.

(٩) **أن تشكر لزوجها وتعترف بفضله ولا تجده:**

فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده بسند صحيح أن النبي ﷺ قال: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

وفي رواية عند الترمذى من حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: "من لم يشكر الناس لا يشكر الله"

– فشكراً الزوج أوجب وألزم، فينبغي على المرأة أن تشكر لزوجها وتعترف بفضله، فهو سبب جعله الله ليكفيها مؤنة الحياة، ويوفر لها الحياة الهنيئة، ولا يحوجها لأحد، ويتعجب من أجلها، فمن لا تشكر زوجها فهي أبعد ما تكون من الله.

فقد أخرج الإمام أحمد بسند صحيح من حديث ابن عمر – رضي الله عنهما – أن النبي ﷺ قال: "لا ينظر الله إلى امرأة لا تشكر لزوجها، وهي لا تستغنى عنه" (السلسلة الصحيحة: 289) وليس الشكر باللسان فحسب، ثم تؤديه بمساوى الأفعال والأقوال والأخلاق، وإنما القصد إظهار السرور والراحة بالحياة في كنفه، والقيام على أموره، وخدمته، وعدم الشكاشية.

– ولا ينبغي للمرأة أن تنسى كل إحسان وفضل للزوج بسبب صدور شيء منه، فتقول له: ما رأيت خيراً منك قط، وهذا هو كفران العشير الذي حذر منه النبي ﷺ، وبين أنه سبب لدخول النار.

فقد أخرج البخاري عن أبي سعيد الخدري ﷺ أن رسول الله ﷺ قال للنساء: "يا معاشر النساء تصدقن، فإني رأيتكم أكثر أهل النار، فقلن: وبم ذلك يا رسول الله؟ قال: تکثرن من اللعن، وتکفرن العشير".

وأخرج البخاري ومسلم من حديث ابن عباس – رضي الله عنهما – أنه قال: "أنه لما خسفت الشمس على عهد النبي ﷺ، قال بعد صلاته: إني رأيت الجنة – أو أرأت الجنة – فتناولت منها عنقوداً، ولو أخذته لأكلتم منه ما بقيت الجنة، ورأيت النار فلم أر كال يوم منظراً قط، ورأيت أكثر أهلها النساء، قالوا: لم يا رسول الله ﷺ، قال: بکفرهن، قيل: يکفرن بالله؟ قال: يکفرن العشير، ويکفرن الإحسان، لو أحسنت إلى إداهن الدهر، ثم رأت منك شيئاً، قالت: ما رأيت منك خيراً قط"

وعند البخاري في "الأدب المفرد" عن أسماء ابنة زيد الأنصارية قال: "مرّ بي النبي وأنا في جوار أتراب لي، فسلم علينا وقال: إياكنَ وکُفُرَ المُنْعَمِينَ، فقلت: يا رسول الله، وما کُفُرَ المُنْعَمِينَ؟ قال: لعل إداهنَ تَطُولُ أيمتها من أبويها، ثم يرزقها الله زوجاً، ويرزقها منه ولداً، فتغضب الغضبة فتکفر فتقول: ما رأيت منك خيراً قط"

(السلسلة الصحيحة: 823)

١٠) أن تقوم بخدمة وخدمة أولادها:

فعلى المرأة أن تقوم على خدمة الزوج، وتدير المنزل، وتهيئة أسباب المعيشة به، لكن هل هذا واجب على المرأة فعله، أم تفعله على سبيل الإحسان والتبرع، وأنه من باب النافلة؟ هذه مسألة خلافية اختلف فيها أهل العلم على قولين:

القول الأول: وهو أنه لا تجب خدمة المرأة لزوجها، وهذا قول الجمهور.

وقالوا: ينبغي على الزوج أن يُوفّر لها من يقوم بخدمة حوائجها؛ لأن المعقود من جهتها الاستمتاع، فلا يلزمها غيره.

القول الثاني: وهو أنه تجب خدمة المرأة لزوجها، وهذا مذهب مالك، وأصبح كما في "الفتح" (418/9)، وأبي ثور، وأبي بكر بن أبي شيبة، وكذا الجوزجاني من الحنابلة كما في "الاختيارات" ص ١٤٥، وهذا هو الراجح الذي رجحه طائفة من السلف والخلف منهم شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم.

قال شيخ الإسلام في "الفتاوى" (٩١-٩٠/٣٤):

وتتارع العلماء: هل عليها أن تخدمه في مثل فراش المنزل، ومناولة الطعام والشراب، والخبز والطحن، والطعام لمالكه وبهائمه، مثل علف دابته ... ونحو ذلك؟

فمنهم من قال: لا تجب الخدمة، وهذا القول ضعيف، كضعف قول من قال: لا تجب عليه العشرة والوطء، فإن هذا ليس معاشرة له بالمعروف، بل الصاحب في السفر الذي هو نظير الإنسان، وصاحب في المسكن إن لم يعاونه على مصالحة لم يكن قد عاشه بالمعروف.

وقيل - وهو الصواب -: وجوب الخدمة، فإن الزوج سيدها في كتاب الله ، وهي عانية عنده بسنّة رسول الله، فقد أخرج مسلم: "اتقوا الله في النساء، فإنهن عوانٌ عندكم"

وعلى العاني - أي الأسير - والعبد الخدمة؛ ولأن ذلك هو المعروف، ثم من هؤلاء من قال: تجب الخدمة اليسيرة، ومنهم من قال: تجب الخدمة بالمعروف، وهذا هو الصواب، فعليها أن تخدمه الخدمة المعروفة من مثلها لمثله، ويتنوع ذلك بتتنوع الأحوال، فخدمة البدوية ليست كخدمة القروية، وخدمة القوية ليست كخدمة الضعيفة، وهذا هو الصواب في رأي العلماء . اهـ

ويقول ابن القيم كما في "زاد المعاد" (187/5 - 188):

ولاحتَّ من أوجب الخدمة: بأنَّ هذا هو المعروف عند من خاطبهم الله سبحانه بكلامه.
وأيضاً: فإنَّ المهر في مقابلة الْبُضْع، وكلَّ من الزوجين يقضي وطره من صاحبه، فإنما أوجب الله
نفقتها ومسكنتها في مقابلة استمتاعه بها وخدمته، وما جرت به عادة الأزواج.
وأيضاً: فإنَّ العقود المطلقة إنما تُنْزَلُ على العُرُفِ، والعُرُفُ خدمة المرأة وقيامها بمصالح البيت
الداخلية. **وقولهم**: إنَّ خدمة فاطمة وأسماء كانت تبرعاً وإحساناً

يردُّه: أنَّ فاطمة كانت تشتكى ما تلقى من الخدمة، فلم يقل النبي ﷺ لعليٌّ لا خدمة عليها وإنما هي
عليك، وهو ﷺ لا يُحابي في الحكم أحداً، ولما رأى أسماء والعلف على رأسها والزبير معه، لم يقل:
لا خدمة عليها، وإنَّ هذا ظلم لها، بل أقرَّه على استخدامها، وأقرَّ سائر الصحابة على استخدام
أزواجهم، مع علمه أنَّ منهنَّ الكارهة والراضية، وهذا أمر لا ريب فيه، ولا يصح التفريق بين شريفة
ودنيئة، وفقيرة وغنية، فهذه أشرف نساء العالمين كانت تخدم زوجها، وجاءته **رسالة** تشكو إليه الخدمة،
فلم يُشكِّلها (يزيل شكوكها)، وقد سمى النبي ﷺ في الحديث الصحيح المرأة عانية، فقال:

"اتقوا الله في النساء، فإنهن عوان عنكم"، والعاني: الأسير، ومرتبة الأسير خدمة من هو
تحت يده، ولا ريب أن النكاح نوع من الرق: كما قال بعض السلف: النكاح رق، فلينظر أحدكم عند
من يُرقُّ كريمه، ولا يخفى على المنصف الراجح من المذهبين، والأقوى من الدليلين.
(اهـ من كلام ابن القيم - رحمه الله -)

ويقول الشيخ الألباني - رحمه الله - كما في "آداب الزفاف" صـ216:

وقول بعضهم: إنَّ عقد النكاح إنما اقتضى الاستمتاع لا الاستخدام، فهذا مردود؛ وذلك لأنَّ
الاستمتاع حاصل للمرأة أيضاً بزوجها، فهما متساويان في هذه الناحية.

ومن المعلوم أنَّ الله - تبارك وتعالى - قد أوجب على الزوج شيئاً آخر لزوجته، ألا وهو نفقتها
ومسكنتها، فالعدل يقتضي أنَّ يُجب عليها مقابل ذلك شيء آخر أيضاً لزوجها، وما هو إلا
خدمتها إياه، ولا سيما أنه القوام عليها بنص القرآن الكريم، وإذا لم تقم هي بالخدمة فسيضطر هو إلى
خدمتها في بيته، وهذا يجعلها هي القوامة عليه، وهو عكس للاية القرآنية كما لا يخفى، فثبتت أنه
لابد لها من خدمته، وهذا هو المراد.

وأيضاً: فإنَّ قيام الرجل بالخدمة يؤدي إلى أمرين متبادرين تمام التبادر، أنَّ ينشغل الرجل بالخدمة عن
السعى وراء الرزق ... وغير ذلك من المصالح، وتبقى المرأة في بيتهما عطلاً عن أي عمل يجب
عليها القيام به، ولا يخفى فساد هذا في الشريعة التي سوت بين الزوجين في الحقوق، بل وفضلت
الرجل على المرأة درجة.

ولهذا لم يُزلَّ الرسول شكوى ابنته فاطمة – رضي الله عنها –:

حينما أتت النبي ﷺ تشكى إليه ما تلقى في يدها من الرحى، وبلغها أنه جاءه رقيق، فلم تصادفه، فذكرت ذلك لعائشة، فلما جاء أخبرته عائشة، قال عليٌّ ﷺ فجاعنا وقد أخذنا مضاجعنا، فذهبنا نقوم، فقال: على مكانهما، فجاء فقد بیني وبينها، حتى وجدت برد قدميه على بطني، فقال: لا أدلكما على خير م سألتما؟ إذا أخذتما مضاجعهما أو أوبتما إلى فراشكما فسبحا ثلثاً وثلاثين، واحمدا ثلثاً وثلاثين، وكبراً أربعـاً وثلاثين، فهو خير لكمـا من خادم، قال عليٌّ: فما تركتها بعد، قيل: ولا ليلة صفين؟ قال: ولا ليلة صفين"

(البخاري)

فأنت ترى أن النبي ﷺ لم يقل لعليٍّ: لا خدمة عليها وإنما هي عليك، وهو ﷺ لا يحابي في الحكم أحداً. اهـ

• والأدلة التي تؤيد قول الفريق الثاني القائل بوجوب خدمة المرأة لزوجها ما يأتي:

1- خدمة أمهات المؤمنين – رضوان الله عليهن – للنبي ﷺ:

أ. ففي سنن النسائي وابن ماجه بسنـد صحيح عن عائشة – رضي الله عنها – قالت:

"كنا نعد لرسول الله ﷺ سواكه وظهوره، فيبعثه الله من الليل ما يشاء"

(صححة الألباني في صحيح ابن ماجه)

ب. وأخرج الترمذـي عن ميمونة – رضي الله عنها – قالت:

"وضعت لرسول الله ﷺ غسل فاغتسل من الجناية".

2 - أخرج البخاري ومسلم مـديث على بن أبي طالب ﷺ حيث قال:

"إن رسول الله ﷺ لما زوـج فاطمة، بعث معها بخميلة ووسادة أدم حشوـها ليف، ورحاـعين، وسـقاعـين، فقال عليـ لفاطـة يومـاً: لقد سـنـوت حتى اشتـكـيت صـدرـي، وقد جاءـ الله بـسيـ، فـاذـهـبي فـاستـخدمـي، فـقالـتـ: وـأـنـاـ وـالـهـ، قد طـحـنتـ حتى مـجـلتـ يـدـايـ، فـأـتـتـ النـبـيـ ﷺ فـقالـ: ما جاءـ بـكـ أـيـ بـنـيـةـ؟ فـقـالـتـ: جـئـتـ لـأـسـلـمـ عـلـيـكـ، وـاسـتـحـيـتـ أـنـ تـسـأـلـهـ...".

وجاء في "أحكام النساء" لابن الجوزي ص 124 عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال عن فاطمة - رضي الله عنها - :

"فَجَرَّتْ بِالرَّحَاءِ حَتَّى أَثَرَتْ فِي يَدِهَا، وَاسْتَقَتْ بِالْقُرْبَةِ حَتَّى أَثَرَتْ فِي يَدِهَا، وَاسْتَقَتْ بِالْقُرْبَةِ حَتَّى أَثَرَتِ الْقُرْبَةَ بِنَحْرِهَا، وَقَمَّتِ الْبَيْتَ حَتَّى أَغْبَرَتِ ثِيَابَهَا، وَأَوْقَدَتْ تَحْتَ الْقَدْرِ حَتَّى دَنَسَتِ ثِيَابَهَا"

3 - ما أخرجه البخاري ومسلم عن أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - قالت: "تزوجني الزبير، وما له في الأرض من مال، ولا مملوك، ولا شيء غير فرسه وناضجه، فكنت أعلف فرسه، وأكيفه مؤنته وأسوسه، وأدق النوى لناضجه، واستقي الماء، وأحرز غربه، وأعجن، وكنت أنقل النوى على رأسي من ثلثي فرسخ حتى أرسل إلى أبي بكر بجارية، فكفتني سياسة الفرس، فكأنما اعتقني"

- ناضجه: بعيده الذي يستقي عليه.

- الفرسخ: ثلاثة أميال، وثلثي فرسخ: ثلاثة كيلومتر ونصف (3.36 كم).

وفي رواية أخرى عند البخاري ومسلم: "كنت أخدم الزبير خدمة البيت كله"

4 - وكذلك قوله تعالى: «وَلَهُنَّ مِثْلُ الذِّي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِرِجَالٍ عَلَيْهِنَّ دَرَجَاتٌ» [البقرة: 228]

فالرجل يكون في الكسب والعمل، ولا يليق أن يكون هو القائم بخدمة البيت، بل هذا يتناهى مع القوامة (وقد مر بنا كلام الألباني - رحمه الله -)

5 - وكذلك فقد جرى عُرف الناس أن المرأة تقوم بخدمة زوجها، والمعرف عرفاً كالمشروط شرطاً.

6 - ما ثبت عند ابن أبي شيبة من حديث أنس رضي الله عنه قال: "كان أصحاب رسول الله صلوات الله عليه وسلم إذا زفوا امرأة إلى زوجها يأمرونها بخدمة الزوج ورعايته حقه"

7 - وقد أقر النبي صلوات الله عليه وسلم استخدام الصحابة أزواجهم، مع علمه بأن منهن الكارهة والراضية، ولم يخبر بأن ذلك فيه ظلم لتنتصف - على الأقل - الكارهة.

8 - ما أخرجه الإمام مسلم أن النبي ﷺ قال:

"اتقوا الله في النساء، فإنهن عوان عندكم"

أي: أسيرات، ومرتبة الأسير خدمة من هو تحت يده.

9 - وفي مسنـد الإمام أحمد والبيهـقي عن الحصـين بن مـُحـصن ﷺ قال: حدثـني عمـتي قـالت: أتـيت رـسـول الله ﷺ فـي بـعـض الـحـاجـة، فـقـال: أـي هـذـه! أـذـات بـعـل؟ قـلت: نـعـم. قـال: كـيـف أـنـت لـهـ؟ قـالت: مـا آـلـوـهـ إـلـا مـا عـجـزـت عـنـهـ، فـقـال النـبـي ﷺ: فـانـظـرـي أـنـتـ مـنـهـ؟
"فـإـنـما هـوـ جـنـتـكـ وـنـارـكـ"

- ما آـلـوـهـ: أـي لـأـقـصـرـ فـي طـاعـتـهـ وـخـدـمـتـهـ.

قال الألبـاني - رـحـمـهـ اللهـ: وـالـحـدـيـثـ ظـاهـرـ الدـلـالـةـ عـلـى وجـوبـ طـاعـةـ الزـوـجـةـ لـزـوـجـهـ، وـخـدـمـتـهـ إـيـاهـ فـي حـدـودـ اسـتـطـاعـتـهـ، وـمـا لـا شـكـ فـيـهـ أـوـلـاـ مـا يـدـخـلـ فـيـ ذـلـكـ الخـدـمـةـ فـيـ مـنـزـلـهـ، وـمـا يـتـعـلـقـ بـهـ مـنـ تـرـبـيـةـ أـوـلـادـهـ ... وـنـحـوـ ذـلـكـ". اـهـ

وـذـلـكـ لـقـوـلـ النـبـي ﷺ كـمـاـعـنـدـ الـبـخـارـيـ:

"وـالـمـرـأـةـ رـاعـيـةـ عـلـىـ أـهـلـ بـيـتـ زـوـجـهـ وـوـلـدـهـ، وـهـيـ مـسـؤـلـةـ عـنـهـمـ"

تنـبـيـهـاـنـ:

أ - المرأة تسعى في رعاية من يقوم زوجها برعايتها، كأن يكون له أخوة صغار ولا أم لهم، أو له أم عجوز أو أب شيخ كبير، وهذا ليس من قبيل الفرض عليها - إلا إذا اشترط عليها ذلك، ولكن تفعل الزوجة هذا من باب الفضل؛ ولرضا الزوج، وابتغاء الأجر من الله.

فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -

"أـنـ النـبـي ﷺ قـالـ لـهـ: تـزـوـجـتـ يـاـ جـاـبـرـ؟ فـقـالـ جـاـبـرـ: نـعـمـ، فـقـالـ: بـكـراـ أـمـ ثـيـبـاـ؟ قـالـ: بـلـ ثـيـبـاـ، قـالـ: فـهـلـاـ جـارـيـةـ تـلـاعـبـهـاـ وـتـلـاعـبـكـ، وـتـضـاحـكـهـاـ وـتـضـاحـكـكـ، قـالـ: إـنـ عـبـدـ اللهـ - وـالـدـ جـاـبـرـ - هـلـكـ وـتـرـكـ بـنـاتـ، وـإـنـيـ كـرـهـتـ أـنـ أـجـيـئـهـنـ بـمـثـلـهـنـ، فـتـزـوـجـتـ اـمـرـأـةـ تـقـومـ عـلـيـهـنـ وـتـصـلـحـهـنـ، فـقـالـ النـبـي ﷺ: بـارـكـ اللهـ لـكـ، أـوـ قـالـ: خـيـرـاـ"

ب - ليس فيما سبق من وجوب خدمة المرأة لزوجها ما ينافي استحبـابـ مـشارـكـةـ الرـجـلـ لـهـاـ فـيـ ذـلـكـ إـذـاـ وـجـدـ الـفـرـاغـ وـالـوقـتـ، بلـ هـذـاـ مـنـ حـسـنـ الـمـعـاـشـةـ بـيـنـ الـزـوـجـيـنـ

وـلـذـلـكـ قـالـتـ عـائـشـةـ - رـضـيـ اللـهـ عـنـهـاـ - كـمـاـعـنـدـ الـبـخـارـيـ:

"كـانـ ﷺ يـكـونـ فـيـ مـهـنـةـ أـهـلـهـ (يـعـنـيـ خـدـمـةـ أـهـلـهـ) فـإـذـاـ حـضـرـتـ الصـلـاـةـ خـرـجـ إـلـىـ الصـلـاـةـ"

(11) أن تنفق عليه إن كان فقيراً وهي ذات مال:

فقد أخرج البخاري ومسلم عن زينب الثقافية امرأة عبد الله بن مسعود أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: "تصدقن يا معاشر النساء، ولو من حليكنَّ، قالت: فرجعت إلى عبد الله بن مسعود، فقلت: إنك رجل خفيف ذات اليد، وإن رسول الله ﷺ قد أمرنا بالصدقة، فأتَه فسألَه، فإنَّ كَانَ ذَلِكَ يُجْزِي عَنِّي، وَإِلَّا صرَفْتَهَا إِلَى غَيْرِكُمْ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَتَهُ أَتَتْ، فَانطَلَقَتْ فَإِذَا امرأةٌ مِّنَ الْأَنْصَارِ بَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَاجَتْهَا حَاجَتِي، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَفْيَتْ عَلَيْهِ الْمَهَابَةَ – فَخَرَجَ عَلَيْنَا بَلَلٌ، فَقَلَنَا لَهُ: أَتَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ بِالْبَابِ يَسْأَلَنَّكَ أَتْجَزِي الصَّدَقَةَ عَنْهُمَا عَلَى أَزْوَاجِهِمَا، وَعَلَى أَيْتَامِ حَجَورِهِمَا؟ وَلَا تَخْبِرْهُ مَنْ نَحْنُ، قَالَتْ: فَدَخَلَ بَلَلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ هُمَا، فَقَالَ: امْرَأَةٌ مِّنَ الْأَنْصَارِ، وَزَيْنَبُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْزِيَانِ؟ قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَهُمَا أَجْرَانِ . أَجْرُ الْقِرَابَةِ، وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ"

وفي رواية للبخاري أنها قالت للنبي ﷺ:

"يا نبي الله، إنك أمرتَ اليوم بالصدقة، وكان عندي حليّ لي، فأردت أن أتصدق به، فزعم ابن مسعود: أنه وولده أحقٌ من تصدق به عليهم، فقال النبي ﷺ: صدق ابن مسعود، زوجك وولدك أحقٌ من تصدق به عليهم"

لكن لا تمن عليه عند إنفاقها عليه، فإن الممن يبطل الأجر والثواب، كما قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: 264]

وأخرج الطبراني في "المعجم الكبير" بسنده حسن عن النبي ﷺ أنه قال:

"ثلاثة لا يقبل الله منهم يوم القيمة صرفاً ولا عدلاً: عاق، ومنان، ومكذب بالقدر"

(صحيح الجامع: 3065)

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال:

"ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيمة، ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم، قال: فقرأ رسول الله ثلاث مرات، قال أبو ذر: خابوا وخسروا، من هم يا رسول الله؟ قال: المُسْبِلُ، وَالْمُنَانُ، وَالْمُنْفَقُ سَلْعَتَهُ بِالْحَلْفِ الْكَذْبِ".

وأخرج النسائي والإمام أحمد بسنده صحيح عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما –
قال: قال رسول الله ﷺ:

"ثلاثة لا يدخلون الجنة: العاق لوالديه، والمدمن على الخمر، والمنان بما أعطى"

ولله در القائل: مَنْ مَنَّ بِمَعْرُوفٍ سَقَطَ شَكْرَهُ، وَمَنْ أَعْجَبَ بِعَمَلِهِ حَبَطَ أَجْرَهُ.
ومن أصدق من الله حديثاً حيث قال رب العالمين في كتابه الكريم:

﴿Qَوْلُ مَعْرُوفٍ وَمَغْفِرَةُ خَيْرٍ مِنْ صَدَقَةٍ يَبْعُثُهَا أَذْنٌ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: 263]

ومع أن هذا المال ملك للزوجة، ولكن من حق زوجها عليها، أنها لا تستطيع
أن تهب أو تصرف في مالها إلا بإذن من زوجها.

فقد أخرج ابن ماجه بسنده صحيح عن عبد الله بن يحيى – رجل من ولد كعب بن مالك –
عن أبيه عن جده:

"أن جدته خيرة – امرأة كعب بن مالك – أتت رسول الله ﷺ بحلي لها، فقالت: إني
تصدق بهذا، قال لها رسول الله ﷺ: لا يجوز للمرأة في مالها إلا بإذن زوجها، فهل
استأذنت كعباً؟ قالت: نعم، فبعث رسول الله ﷺ إلى كعب بن مالك، فقال: هل أذنت لخيرة
أن تصدق بحليها؟ قال: نعم، فقبله رسول الله ﷺ منها".

وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ
قال: "لا يجوز لامرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمتها"
وفي رواية: "لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها".

وقد استدل بعض أهل العلم: على أنه لا يجوز للمرأة التصرف في مالها إلا بإذن من الزوج،
فقال الشوكاني – رحمه الله – كما في "تيل الأوطار" (22/6):

وقد استدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز للمرأة أن تعطي عطيةً من مالها بغير إذن زوجها ولو
كانت رشيدة.

بينما ذهب فريق من أهل العلم: إلى أنه له حرية التصرف في مالها، ويكون استئذان الزوج من باب تمام القوامة وحسن العشرة.

فقد جاء في "عون المعبد" (463/9) عن الخطابي - رحمه الله - أنه قال في قوله ﷺ:
"لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها". عند أكثر الفقهاء: هذا على معنى حسن العشرة واستطابة نفس الزوج بذلك، إلا أن مالك بن أنس رض قال: "ترد ما فعلت من ذلك حتى يأذن الزوج"، وقد يُحتمل أن يكون ذلك في غير الرشيدة، وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال للنساء: "تصدقن" فجعلت المرأة تلقي القرط والخاتم، وبلال يتلقّاها بكسائه، وهذه عطية بغير إذن أزواجهن. اهـ

وعلّق الألباني - رحمه الله - كما في "السلسلة الصحيحة" على الحديث رقم (775)
وهو حديث أخرجه الطبراني في "الكبير" من حديث واثلة رض قال: قال رسول الله ﷺ:
"ليس للمرأة أن تنتهي شيئاً من مالها إلا بإذن زوجها"

فقال الألباني - رحمه الله -:

وهذا الحديث - وما أشرنا إليه مما في معناه - يدل على أن المرأة لا يجوز لها أن تتصرف في مالها الخاص بها إلا بإذن زوجها، وذلك من تمام القوامة التي جعلها ربنا - تبارك وتعالى - له عليها، ولكن لا ينبغي للزوج - إذا كان مسلماً صادقاً - أن يستغلّ هذا الحكم فيتجبر على زوجته، ويعنّها من التصرف في مالها فيما لا خير عليهما منه، وما أشبه هذا الحق بحق ولد البنت التي لا يجوز لها أن تُرْجِج نفسها بدون إذن ولديها، فإذا أعضلها رفعت الأمر إلى القاضي الشرعي لينصفها، وكذلك الحكم في مال المرأة إذا جار عليها زوجها، فمنعها من التصرف المشروع في مالها، فالقاضي ينصفها أيضاً، فلا إشكال على الحكم نفسه، وإنما الإشكال في سوء التصرف به فتأملـ. اهـ

(من كلام الشيخ الألباني - رحمه الله - في "السلسلة الصحيحة" جـ 2 / صـ 406)

(12) أن تحافظ على كرامة ومشاعر زوجها في حضوره وغيابه:

وهذا يدل على رجحان عقل المرأة وعلو فهمها؛ لطبيعة الرجل من حيث رجلته ومرءوته، فلا تعمل على خدش حياته، وذهاب مروعته بين الناس.

أ - ولا أدل على ذلك من قصة زينب الثقفيّة زوجة عبد الله بن مسعود في الحديث السابق:

ففقد قالت لبلال: لا تخبره مَنْ نحن، وذلك حفاظاً على كرامة وحياة زوجها؛ لأنها ستعطي زوجها مالاً وتتصدق عليه، وربما هذا ينقص الرجل عند الناس، فأرادت أن تعطيه دون أن يعلم أحد بذلك.

ب - بل هناك موقف جليل لأسماء بنت أبي بكر، يدل على مدى حرص الزوجة الصالحة على مشاعر زوجها.

فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث أسماء بنت أبي بكر أنها قالت: "فجئت يوماً والنوى على رأسي، فدعاني رسول الله ﷺ، فقال: إخ إخ يستريح نافته ليحملني خلفه، فاستحييت أن أسير مع الرجال، وذكرت الزبير وغيره، وكان غير الناس، فعرف رسول الله ﷺ أنني قد استحييت، فجئت الزبير، فحكيت له ما جرى، فقال: والله لحملك النوى على رأسك، أشد على من ركوبك معه ﷺ".

فانظر رحمك الله إلى تصرف أسماء، لما تذكرت غيرة الزبير، فأبانت أن تجرح مشاعره، مع أن الذي ستركب معه هو رسول الله ﷺ، الذي لا يوجد أدنى شك فيه، ومع ذلك أبنت الركوب معه حفاظاً على شعور زوجها.

ج - كما رأينا وسمعنا من زوجات فاضلات، عندما تسأل إحداهن: كيف حالك من زوجك؟ تقول: في أحسن حال، وأتم نعمة، وعندما يسألها أهلها عن الطعام، تقول: نحن نأكل أفضل الطعام وأحسنه، وربما تبكيت ليلتها من غير العشاء. فنعم الزوجات هُن.

(13) أن تحرص على سُبل الراحة لزوجها (نفسية كانت أو جسدية):

• أَمَّا الراحة الجسدية:

فعلى الزوجة أن توفر سبل الراحة، والتي توفر للزوج الأمان والهدوء والاستقرار، فلا يشعر باضطراب ولا بانزعاج، فيكون البيت سكن له، والزوجة مصدر الطمأنينة والسكن والاستقرار.

ففي صحيح البخاري ومسلم من حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت:

"خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات جيش انقطع عقد لي، فأقام رسول الله ﷺ على التماسه، والناس معه وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، فأتى الناس أبا بكر، فقالوا: ألا ترى ما صنعت عائشة؟ أقامت برسول الله ﷺ وبالناس، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، فجاء أبو بكر ورسول الله ﷺ واصعد رأسه على فخذي قد نام، فقال أبو بكر: حبست رسول الله ﷺ والناس، وليسوا على ماء وليس معهم ماء؟ قالت: فعاتبني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول، وجعل يطعن بيده في خاصرتي، فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله على فخذي، فنام رسول الله ﷺ حتى أصبح على غير ماء، فأنزل الله آية التَّيْمُ فتَيَمَّمُوا، فقال أسيد بن الحضير وهو أحد النقباء: ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر، قالت عائشة: فبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدت العقد تحته"

فانظر - رحمك الله - إلى أدب عائشة - رضي الله عنها - مع زوجها وحبيبها، فهي تتلقى اللكلمات من أبيها، ومع ذلك فهي لا تتحرك مخافة أن تزعج حبيبها رسول الله ﷺ.

• وأَمَّا السكن النفسي:

فالزوج عندما يرزقه الله زوجة تعينه على مصائب الدهر، وتصبر معه على ضيق العيش، وتتوفر له سُبل السعادة في البيت وفي خارجه، فهذا لا شك فيه يُوفِّر للزوج السكن النفسي، وراحة البال. وعندما يغضب الزوج فتسارع لاسترضائه، فإنها تضع يدها في يده وتقول: لا أذوق غمضاً حتى ترضى، فهنا يهدأ البال، ويرتاح الخاطر، ويعم الخير والحب والودة

فقد أخرج النسائي في "عِشرة النساء"، والطبراني في "الصغير"، وصححه الألباني أن النبي ﷺ قال: **"تساواكم من أهل الجنة الودود الولود العَوْدُونَ عَلَى زوجها، التي إذا غضب جاءت حتى تضع يدها في يد زوجها، وتقول: لا أذوق غمضاً حتى ترضي"** (الصحيحة: 287)

— الودود: التي تتندد إلى زوجها، وقد وصف الله تعالى الحور العين في سورة الواقعة بأنهن "عُرُوبٌ" جمع: "عُرُوبٌ"، وهي المرأة المتحببة إلى زوجها.

— الولود: كثيرة الولادة.

— العَوْدُونَ: أي التي تعود على زوجها بالنفع.

— لا أذوق غمضاً: لا أذوق نوماً حتى ترضي، ويدهب ما بيننا من خصام، ومعنى هذا أنها سهلة الخلق.

— وفي رواية أخرى: **"ألا أخبركم بنسائكم في الجنة؟ قلنا: بل يا رسول الله، قال: ودود ولود، إذا غضبت أو أسيئ إليها أو غضب زوجها، قالت: هذه يدي في يدك، لا أكتحل بغضـ" — أي: لا أنم — حتى ترضـ"**

قال المناوي — رحمه الله — كما في "فتح القيدير":

من اتصف بهذه الأوصاف منهن فهي خليقة بكونها من أهل الجنة، وقلما نرى فيهن من هذه صفاتها

(14) لا تختلف في مسكنه:

أي تذهب معه حيث ذهب وأقام، قال تعالى: **"فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ"** [القصص: 29]

قال القرطبي في تفسيره: فيه دليل على أن الرجل يذهب بأهله حيث شاء لما له عليها من فضل القوامة، وزيادة الدرجة. اهـ

على ألا يكون الانتقال بالزوجة بقصد المضاراة بها، بل يجب أن يكون القصد هو المعايشة، وكما فرض الله على الزوج سكنى الزوجة، أوجب عليها بالمقابل متابعة زوجها في السكن، والإقامة معه في المنزل الذي يسكنه ويُعِدُه من أجلها، وألا تختلف في ذلك إلى غير مسكن الزوج، وفي هذا يقول تعالى: **"أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوْهُنَّ لَتُضَيِّقُوْهُنَّ عَلَيْهِنَّ"** [الطلاق: 6]

— مِنْ وَجْدِكُمْ: مما هو في وسعكم، وعلى قدر غناكم.

— لَا تُضَارُوْهُنَّ: في السكن والنفقة.

(15) أن تُحسن استقباله عند قدومه من خارج البيت:

بحيث تستقبله ببشاشة وحنان وابتسامة جميلة، ولا تفاجئه بما يُحزن من الأخبار، وأن تواسيه في مصائبه ومشكلاته، وتتوفر له الراحة والهدوء، وتترى عن ثيابه ... وغير ذلك من الإكرام.

سئل الإمام مالك — رحمه الله —:

عن المرأة تبالغ في إكرام زوجها، فتلتقاها وتترى ثيابه، وتقف حتى يجلس؟

قال: أما التلقي فلا بأس، وأما القيام حتى يجلس فلا، فإن هذا من فعل الجبارة، وقد أنكره عمر بن عبد العزيز — رحمه الله —.

— وهناك نماذج مشرقة للمرأة الصالحة، وكيف كانت تستقبل زوجها عند نزول ما يخيفه أو يؤلمه، فتزيل ما به من الآلام أو تخففها عنه

ولا أدل على ذلك من استقبال خديجة للنبي ﷺ عندما نزل عليه الوحي، ففرغ ودخل عليها، وقال: زملوني زملوني، فلما ذهب الفزع وأخبرها الخبر قالت له: بعدهما قال: خشيت على نفسي، فقالت له: كلا والله ما يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكلَّ، وتكتب المدعوم، وتقرى الضيف، وتعين على نوائب الحق"

— تحمل الكلَّ: تتفق على الضعف واليتم والعياط، والكلَّ: أصله الثقل والإعياء.

— تكتب المدعوم: تعطي الناس ما لا يجدونه عند غيرك، من نفائس الفوائد، ومكارم الأخلاق

— تعين على نوائب الحق: أنك لا يصيبك مكروره؛ لما جعل الله فيك من مكارم الأخلاق، وكرم الشمائل.

وكذلك قصة استقبال أم سليم زوجة أبي طلحة

فقد أخرج البخاري ومسلم عن أنس بن مالك ﷺ قال:

"كان ابن لأبي طحة يشتكي، فخرج أبو طحة فقبض الصبي، فلما رجع أبو طحة قال: ما فعل ابني؟ قالت أم سليم: هو أسكن مما كان، فقربت إليه العشاء، فتعشى ثم أصاب منها، فلما فرغ، قالت: واروا الصبي، فلما أصبح أبو طحة أتى رسول الله ﷺ فأخبره، فقال: أعرستم الليلة؟ قال: نعم..، قال: اللهم بارك لهما، فولدت غلاماً، فقال لي أبو طحة: احمله حتى تأتي به النبي ﷺ، فأتى به النبي ﷺ وبعثت معه بتمرات، فأخذته النبي ﷺ، فقال: أمعه شيء؟ قالوا: نعم. تمرات، فأخذتها النبي ﷺ فمضغها، ثم أخذها من فيه فجعلها في في الصبي، ثم حنكه وسماه عبد الله"

فانظر — رعاك الله — كيف كان حُسن استقبال أم سليم لأبي طحة.

(16) أن تحرص على الحياة معه، فلا تطلب الطلاق بغير سبب شرعي:

لا شك أن الزواج نعمة عظيمة، خصوصاً إذا رُزقت المرأة زوج صالح يكفيها مؤنة الحياة ومشقتها، وكم من امرأة شقت بعد موت زوجها، أو بعد طلاقها فأصبحت بلا زوج، وقد يُقالون: مسكينة هذه المرأة التي بلا زوج.

ولكننا في هذا الزمان نجد بعض النساء تخلع من زوجها أو تطلب الطلاق بلا سبب شرعي، فهذه المرأة لا تعلم الوعيد في الآخرة الذي ينتظرها إن فعلت ذلك، والشقاء والتعاسة في الدنيا قد أخرج الترمذى وأبو داود بسند صحيح من حديث ثوبان ﷺ أن رسول الله ﷺ قال:

"أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس (1)، فحرام عليها رائحة الجنة"

(صحيح الجامع: 2706)

(1) أي: في غير حالة شدة تدعوها، وتلتجئها إلى المفارقة، كأن تخاف ألا تقيم حدود الله فيما يجب عليها من حُسن الصحبة، وجميل العشرة؛ لكرامتها له، أو بأن يضارها لتخلع منه.
(انظر "فيض القدير": 138/3).

وعند الترمذى كذلك بسند صحيح أن النبي ﷺ قال:

"المختلعتات والمنتزعات هن المنافقات"

– **المختلعتات**: الالائي ينتزعن عن أنفسهن بما لهن من كف أو لاجهن من غير رضا منهم.
– **هن المنافقات**: أي أنهن كالمنافقات، لا تستحقن دخول الجنة مع من يدخلها أولاً. والله تعالى أعلم

طلاق المرأة له من المساوى والإفساد ما جعل إبليس عليه لعنة الله، يفرح بطلاق الزوج لزوجته أكثر من فرحة بالوقوع في الزنا، والسرقة، والقتل؛ وذلك لعظم الفساد المتحقق من أثر هذا الطلاق من فساد الأولاد والمجتمع بأسره.

(17) **أن تسترضيه إذا غضب:**

ففي صحيح الجامع عن أنس بن مالك رض عن النبي صل قال: "ألا أخبركم برجالكم في الجنة؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال النبي: في الجنة، والصديق في الجنة، والشهيد في الجنة، والمولود في الجنة، والرجل يزور أخاه في ناحية مصر، لا يزوره إلا الله في الجنة، قال: ألا أخبركم بنسائكم من أهل الجنة؟ الودود الولود العوّد التي إذا ظلمت، قالت: هذه يدي في يدك، لا أذوق غمضاً حتى ترضى" (الصحيحة: 287)، (صحيح الجامع: 2604)

وفي رواية النسائي، ولها شواهد يتقوى بها: "ونساؤكم من أهل الجنة الودود الولود العوّد على زوجها، التي إذا غضب جاءت حتى تضع يدها في يد زوجها، وتقول: لا أذوق غمضاً حتى ترضى".

(18) **ألا تفعل ما يؤذيه:**

أ - أخرج الترمذى وأحمد من حديث معاذ بن جبل أن النبي صل قال: "لا تؤذى امرأة زوجها في الدنيا، إلا قالت زوجته من الحور العين: لا تؤذيه قاتلك الله، فإنما هو عندك دخيل يوشك أن يفارقك إلينا" (السلسلة الصحيحة: 173)

- الدخيل: الضيف والنزيل، يعني: هو كالضيف عليك، وأنت لست بأهل له حقيقة، وإنما نحن أهله، فسيفارقك قريباً، ويلحق بنا.

ب - وفي سنن الترمذى أيضاً من حديث أبي أمامة قال: قال رسول الله صل: "ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم: العبد الآبق حتى يرجع، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وإمام قوم وهم له كارهون"

(صحيح الجامع: 3075)

(19) **أن تحب ما يحب، وتكره ما يكره:**

فقد أخرج أبو داود بسنده:

"أن امرأة سألت عائشة - رضي الله عنها - عن خضاب الحناء، فقالت: لا بأس به، ولكنني أكرهه، فإن حبِّي رسول الله صل كان يكره ريحه"

(20) أن تحد عليه إذا مات أربعة أشهر وعشراً:

وصف الله ﷺ العلاقة بين الرجل وزوجته بالسكن، لما فيها من المودة والرحمة، قال تعالى:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْواجًا تُسْكِنُوهَا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوْدَةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: 21]

فبعد موت الزوج تفقد المرأة أعز ما تملك، وأحب شريك إليها في هذه الدنيا؛ لعظم حقه عليها، فإن الله شرع أن تحد الزوجة على زوجها أربعة أشهر وعشراً، وقد كانت في بداية الأمر سنة كاملة

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْفَنُونَ مِنْكُمْ وَيَذْرُونَ أَزْواجًا وَصَيْةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: 240] ،

نسخت بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْفَنُونَ مِنْكُمْ وَيَذْرُونَ أَزْواجًا يَرِثُونَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: 234]

فسخ أجل الحول أن جعل الله أجلها أربعة أشهر وعشراً، ونسخ كذلك الوصية بآية الميراث، بما فرض الله لها من الرابع أو الثمن.

وفي الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم أن النبي ﷺ قال:

"لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج
أربعة أشهر وعشراً"

• وعليها أن تترك الزينة في هذه المدة.

وفي الصحيحين عن أم حبيبة:

"أن امرأة تُوفي زوجها، فخشوا على عينها، فأتوا رسول الله ﷺ فاستأذنوه في الكل،
فقال: لا تكتحل"

وفي "صحيح مسلم" عن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت:

"جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إن ابنتي تُوفى عنها زوجها، وقد
اشتكى عينها، أفكحّلها؟ فقال رسول الله ﷺ: لا. مرتين أو ثلاث، كل ذلك يقول: لا، ثم
قال رسول الله ﷺ: إنما أربعة أشهر وعشراً"

وفي الصحيحين أيضاً عن أم عطية:

"كنا ننهى أن نحد على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً، ولا نكتحل
ولا نتطيب ولا نلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصبٍ"
- العصب: ثياب من اليمن فيها بياض وسوداد.

• في حرم عاليها:

- الطيب بجميع أنواعه لقوله ﷺ: "ولا تمس طيباً"
- الزينة في بدنها، فيحرم عليها الخضاب والاكتحال.
- الزينة في الثياب.
- لبس الحلي بجميع أنواعه.
- المبيت في غير منزلها الذي تُوفي فيه زوجها وهي فيه.
- ولا يمنع من تقليم الأظافر، ونتف الإبط، وحلق الشعر المندوب إلى حلقه.

لكن بالنسبة للمرأة الحامل، فإن الله ﷺ يقول في شأنها:

﴿... وأولات الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضْعَنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: 4]

وهذا ثابت في السنة، فقد جاء في الصحيحين من حديث أم سلمة:

"أن سبعة الإسلامية كانت تحت سعد بن خولة، وهو من بنى عامر بن لؤي، وكان ممن شهد بدراً، فتُوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل، فامتنعت أن وضعت حملها بعد وفاتها، فلما تعلّت من نفاسها تجملت للخطاب فدخل عليها أبو السنابل بن بعك، فقال لها: ما لي أراك مُتجملة، لعلك تريدين النكاح؟! والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشراً، قال سبعة: فلما قال لي ذلك، جمعت على ثيابي حين أمسيت، فأتيت رسول الله ﷺ، فسألت عن ذلك فأفتاني بأنني قد حلت حين وضعت حمي، وأمرني بالتزوج إن بدا لي"

فذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة الأربع إلى أن عدّة الحامل تنتهي بوضع الحمل، ولو كان الزوج على مغسله.

وكان عليّ وابن عباس - رضي الله عنهمَا - يقولان: "بعد الأجلين"

وأخيراً: وصايا ونصائح لكل زوجة كريمة ت يريد أن تسعد زوجها، وتعيش معه عيشة هنية سعيدة:

قال الإمام الغزالى في "الإحياء" (4/749): والقول الجامع في آداب المرأة:

أن تكون قاعدة في قعر بيتها لازمة لمنزلها، لا يكثر صعودها وإطلاعها، قليلة الكلام لغير أنها، لا تدخل عليهم إلا في حال يوجب الدخول، تحفظ بعلها في غيبته، وتطلب مسرته في جميع أمورها، ولا تخونه في نفسها ومالها، لا تخرج من بيتها إلا بإذنه، فإن خرجت بإذنه فمختفية في هيئة رثة، تطلب الموضع الخالية دون الشوارع والأسواق، محترزة من أن يسمع غريب صوتها، أو يعرف شخصها، لا تتعرف إلى صديق بعلها في حاجاتها، بل تذكر على من تظن أنه يعرفها أو تعرفه، همها صلاح شأنها، وتدبر بيتها، مقبلة على صلاتها وصيامها، إذا استأذن صديق بعلها على الباب، وليس البعل حاضراً لم تستفهم، ولم تعاوده في الكلام، غيره على نفسها وبعلها، تكون قانعة من زوجها بما رزق الله، وتقدم حقه على حق نفسها، وحق سائر أقاربها، متنطفة في نفسها، مستعدة في الأحوال كلها؛ للتمتع بها إن شاء، مشفقة على أولادها، حافظة للستر عليهم، قصيرة اللسان عن سب الأولاد ومراجعة الزوج.

• وصية الزوجة بزوجها:

— قال أنس رض:

كان أصحاب الرسول ﷺ إذا زفوا امرأة على زوجها يأمرونها بخدمة الزوج، ورعايته حقه.

— وصية عبد الله بن جعفر بن أبي طالب لابنته، قال لها:

إياكِ والغيرة، فإنها مفتاح الطلاق، وإياكِ وكثرة العَتب، فإنه يورث البغضاء، وعليك بالكحل، فإنه أزيين الزينة، وأطيب الطيب الماء.

— وصية الإمام الذهبي — رحمة الله — حيث قال: يجب على المرأة دوام الحياة من زوجها، وغض طرفها قدّامه، والطاعة لأمره، والسكوت عند كلامه، والقيام عند قدمه، والابتعاد عن كل ما يسخطه، والقيام معه عند خروجه، وعرض نفسها عليه عند نومه، وترك الخيانة له في غيبته في فراشه وماله وبيته، وطيب الرائحة، وتعهد الفم بالسواك وبالمسك والطيب، ودوام الزينة بحضرته، وتركها لغيته، وإكرام أهله وأقاربه، وترى القليل منه كثيراً

— وصية الإمام أبو الفرج ابن الجوزي — رحمة الله — حيث قال كما في "أحكام النساء" ص 72-73: وينبغي للمرأة أن تعرف أنها كالملوك للزوج، فلا تتصرف في نفسها ولا في ماله إلا بإذنه، وتقدم حقه على حق نفسها وحقوق أقاربها، وتكون مستعدة لتمتعه بها بجميع أسباب النظافة، ولا تفخر عليه بجمالها، ولا تعيبه بقيبح إن كان فيه. اهـ

• نموذج من المرأة الصالحة:

رُوي أن شريحاً القاضي قابل الشعبي يوماً، فسأله الشعبي عن حاله في بيته، فقال له: من عشرين عاماً لم أر ما يغضبني من أهلي، قال له: وكيف ذلك؟

قال شريح: من أول ليلة دخلت على امرأتي رأيت فيها حسناً فاتناً، وجمالاً نادراً، فقلت في نفسي: سأتوضاً وأصلِّي ركعتين شكرًا لله، فلما سلمت وجدت زوجتي تصلي بصلاتي، و وسلم بسلامي، فلما خلا البيت من الأصحاب والأصدقاء، قمت إليها، فمدت يدي نحوها، فقالت على رسلي يا أبا أمية كما أنت، ثم قالت: الحمد لله، أحمده وأستعينه، وأصلِّي على محمد وآلها، أما بعد....،

إني امرأة غريبة، لا علم لي بأخلاقك، فبَيْنَ لِي مَا تُحِبُّ فَاتَّيْهِ، وَمَا تَكِرَّهُ فَأَتَرَكَهُ، وقالت: إنه كان في قومك من تتزوجه من نسائكم، وفي قومي من الرجال من هو كفاء لي، ولكن إذا قضى الله أمراً كان مفعولاً، وقد ملكت فاصنع ما أمرك به الله، إمساك بمعرفة أو تسرير بإحسان، أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولائ.

قال شريح: فأحوجتني والله يا شعبي - إلى الخطبة في ذلك الموضوع - فقالت: الحمد لله، أحمده وأستعينه، وأصلِّي على محمد وآلها وسلم... وبعد،

فإنك قلت كلاماً إن ثبتت عليه يكن ذلك حظك، وإن تدعوه يكن حجة عليك، أحب كذا... وكذا، وأكره كذا... وكذا، وما رأيت من حسنة فانشريها، وما رأيت من سيئة فاستريها، فقالت: كيف محبتك لزيارة أهلي؟ قلت: ما أحب أن يُملئني أصهاري، فقالت: فمن تحب من جيرانك أن يدخل دارك فاذن له، ومن تكره فاكره؟

قلت: بنو فلان قوم صالحون، وبنو فلان قوم سوء، قال شريح: فبت معها بأنعم ليلة، وعشت معها حولاً لا أرى إلا ما أحب ، فلما كان رأس الحول حنت من مجلس القضاء، فإذا بفلانة في البيت،

قلت: من هي؟ قالوا: ختنك - أي أم زوجك - فالتفتت إلي وسألتني: كيف رأيت زوجتك؟

قلت: خير زوجة، قالت: يا أبا أمية، إن المرأة لا تكون أسوء حالاً منها في حالين، إذا ولدت غلاماً، أو حظيت عند زوجها، فوالله ما حاز الرجال في بيوتهم شرّاً من المرأة المدللة، فأدّب ما شئت أن تؤدب، وهذب ما شئت أن تهذب.

فمكثتْ معِي عشرين عاماً لم أُعَقِّبْ عليها في شيء إلا مرة، وكانت لها ظالماً

(أحكام النساء لابن الجوزي: صـ134، أحكام القرآن لابن العربي: 1/407)

وصايا ذهبية للمرأة تجاه زوجها:

خطب عمرو بن حجر – ملك كنده – أم إيس بنت عوف بن مسلم الشيباني، ولما حان زفافها إليه، خلت بها أمها أمامة بنت الحارث، فأوصتها وصية غالبة، فقالت: **أي بنية**: إن الوصية لو تركت لفضل أدب أو لتقدير حسب، لزويت ذلك عنك، ولابعدته منك، ولكنها تذكرة للغافل، ومعونة للعاقل، **أي بنية**: لو أن امرأة استغنت عن زوج لغنى أبيها، وشدة حاجتها إليها، كنت أغني الناس عن ذلك، ولكن النساء للرجال خلقن، ولهم خلق الرجال، **أي بنية**: إنك قد فارقت الحمى الذي منه خرجت، وخلفت العرش الذي فيه درجت، إلى وكر لم تعرفيه، وقررين لم تتألفيه، فأصبح بملكه عليك مليكاً، فكوني له أمّة يكن لك عبداً وشيكاً، واحفظي له خصالاً عشرة، يكن لك ذخراً.

– **أما الأولى والثانية**: فالصحبة بالقناعة، والعاشرة بحسن السمع والطاعة.

– **وأما الثالثة والرابعة**: فالمعاهدة لموضع عينيه، والتقدّم لموضع أنفه، فلا تقع عيناه منك على قبيح، ولا يشم منك إلا أطيب ريح.

– **وأما الخامسة والسادسة**: فالتعاهد لوقت طعامه، والتقدّم لحين منامه، فإن حرارة الجو عاملة، وتنحيص النوم مضبة.

– **وأما السابعة والثامنة**: فالاحتراس بماله، والإرقاء على حشه وعياله، ومالك الأمر في المال حُسن التقدير، وفي العيال حُسن التدبير.

– **وأما التاسعة والعشرة**: فلا تقشين له سراً، ولا تعصين له أمراً، فإنك إن أفشيت سره لم تأمني غدره، وإن عصيت أمره أوغررت صدره، واتقني مع ذلك كله الفرح إذا كان ترحاً، والاكتئاب إذا كان فرحاً، فإن الأولى من التقصير، والثانية من التكثير، وأشد ما تكونين له موافقة، أطول ما يكون لك مرافقة، واعلمي يا بنية أنك لا تقدرين على ذلك حتى تؤثرى رضاه على رضاك، وتقدمي هواء على هواك فيما أحببت أو كرهت، والله يضع لك الخير، وأستودعك الله. (أحكام النساء لابن الجوزي: 74 – 78)

وأخيراً... أيتها الأخت الفاضلة، وأيتها الزوجة الكريمة...

اعلمي أن هذه الحقوق لم تكن حقوقاً فرضها الزوج لنفسه، بل هي من عند الله ورسوله ﷺ، ولا بد عليك أيتها الزوجة الفاضلة عندما تؤدي هذه الحقوق أن تصليحي النية أنك بذلك تطيعي الله عَزَّوجَلَّ، فتأجرى وتنابي، وما هي إلا ساعات حتى يجمعك الله وزوجك في جنات النعيم، أزواجاً وأحباباً على سُرُرِ مقابلين.

وبعد...

فهذا آخر ما تيسر جمعه في هذه الرسالة
نسأل الله أن يكتب لها القبول، وأن يتقبلها منا بقبول حسن، كما أسأله سبحانه أن ينفع بها مؤلفها
وقارئها ومن أعان على إخراجها ونشرها.....إنه ولـي ذلك والقادر عليه.

هذا وما كان فيها من صوابٍ فمن الله وحده، وما كان من سهوٍ أو خطأً أو نسيانٍ فمني ومن
الشيطان، والله ورسوله منه براء، وهذا بشأن أي عمل بشري يعتريه الخطأ والصواب، فإن كان
صواباً فادع لي بالقبول والتوفيق، وإن كان ثم خطأ فاستغفر لي

إن وجدت العيب فسد الخلا جل من لا عيب فيه وعلا

فاللهم اجعل عملي كله صالحاً ولو جهك خالصاً، ولا تجعل لأحد فيه نصيب

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

هذا والله تعالى أعلى وأعلم.....

سبحانك اللهم وبحمدك،أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك